فهرس الإرسال الأول

يتضمن هذا الإرسال المواضيع التالية :

المجال الأول : مبادئ أساسية في القانون

الوحدة الأولى: القانون و القاعدة القانونية

الوحدة الثانية تقسيمات القانون

الوحدة الثالثة: مصادر القانون

الوحدة لرابعة: التنظيم القضائي الجزائري

قلم الجزائر

WWW.DZPEN.COM

تقديم

صممهذه الدروس وفق المنهجية التي اقترحها الديون الوطني للتعليم والتكوين عن بعد و طبقاً للمنهاج الجديدلطلبة التسيير و الاقتصاد السنة الثانيةالذي يدخل في إطار إصلاح المنظومة التربوية التي اعتمدت منهجيتها على طريقة المقاربة بالكفاءات التي تسعى إلى وضع المتعلم محوراً للعملية التعليميةالتعلمية لغرض اكتساب قدرات تجعله قادراً على أداء فعل ما بدرجة من المهارة و الجودة.

روعي في إعداد هذه الدروس والمتطلبةعن بعد حيث اعتمدت منهجية تناسبإذ توخينا البساطة والوضوح في التعبير و المعالجة والتسلسل المتدرج في المفاهيم و تذليل الصعوبات في المعارف المستهدفة ضمن كل وحدة تعليمية.

و قدمتتقسيم المنهاج المقرر إلى ثلاثة ارسالات كل إرسال يغطي تقريباً مجالاً مفاهيمياً مع أخذ بعين الاعتبار الحجم الساعي الفصلي.

و قد صممت دروس القانون على الشكل التالي:

1. كل وحدة تبدأ بتقديم وضعية مشكلة.
2. معالجة المضامين التي يحددها المنهاج.
3. خلاصة للوحدة
4. أسئلة التقويم
5. أجوبة التقويم الذاتي.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة الأولى: القانون و القاعدة القانونية

الكفاءات المستهدفة:

ـ تحديد دور القانون في تنظيم سلوك وعلاقات أفراد المجتمع.

الحجم الساعي : 2 ساعتان

المراجع: الكتب المدرسية المقررة

تصميم الدرس

تمهيد

1 ـ القاعدة القانونية :

2 ـ القانون:

الخلاصة :

أسئلة التقويم الذاتي :

أجوبة التقويم الذاتي:

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تمهيد

الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمفرده منعزلا عن باقي البشر,فلا بد له من التعامل مع غيره لتستقيم حياته فأفراد المجتمع يتزاوجون وينجبون الأولاد فيشكلون بذلك عائلات ويتعاملون مع غيرهم في المجالات التجارية والصناعية, والفلاحية والمالية وقد يتفقون مع بعضهم البعض وقد يقع الخلاف بينهم أثناء تعاملهم هذا, حيث تتضارب مصالحهم ويبغي بعضهم على بعض تفضيلا لكل واحد منهم لمصلحته الخاصة وقد يصل الأمر فيما بينهم إلى الاعتداء بالسرقة أو الضرب أو القتل.

ولهذا وجب أن تكون هناك ضوابط للتعامل بين أفراد المجتمع, تحفظ لكل فرد حقوقه وتحفظ بذلك المصلحة العليا للمجتمع.ولتطبيق هذه الضوابط وجب أن تكون هناك جهة تشرف على ذلك , و يكون لها الحق في إجبار المخالفين على تنفيذ هذه الضوابط و معاقبة من يخالفها ويعتدي بذلك على مصلحة المجتمع .

فما هي هذه الضوابط التي تحفظ بها حقوق الأفراد والمجتمع ؟ وما هي خصائصها ؟ وما علاقتها بالحق والأخلاق ؟

عزيزي الطالب حتى تستطيع في نهاية هذه الوحدة الإجابة على هذه الأسئلة نتطرق إلى تعريف القاعدة القانونية وخصائصها, ونستنتج مفهوم القانون وعلاقته بالحق والأخلاق .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1 ـ القاعدة القانونية :

1 ـ 1 تعريف القاعدة القانونية :

القاعدة القانونية هي كل خطاب موجه إلى أفراد المجتمع, يأمرهم بالقيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل ما على وجه الإلزام فينظم بذلك سلوك وعلاقات أفراد هذا المجتمع .

وتقوم سلطة عامة متمثلة في الدولة بإلزام أفراد هذا المجتمع على تنفيذ واحترام الخطاب الموجه لهم , وتوقيع الجزاء على كل من يخالف ذلك.

1 ـ2 خصائص القاعدة القانونية :

تتميز القاعدة القانونية بكونها قاعدة سلوك في مجتمع معين , صيغتها عامة مجردة, و هي ملزمة للمخاطبين بها .

أ ـ **قاعدة اجتماعية** : تنشأ القاعدة القانونية في بيئة اجتماعية معينة, من أجل تنظيم سلوك الأفراد في هذا المجتمع . و تكون بذلك متأثرة بهذه البيئة وبطبيعة الحياة فيها , و تختلف القواعد القانونية باختلاف المجتمعات مكانا وقد تختلف في نفس المجتمع باختلاف الزمان .

وغاية القواعد القانونية بيان ما يجب أن يسلكه أفراد المجتمع فهي لا تقر ولا تكشف ما هو واقع كما تفعل ذلك القواعد الطبيعية مثل قانون الجاذبية وإنما تبين ما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد

وبالتالي ما يجب أن يكون عليه سلوك المجتمع .

وتهتم القواعد القانونية بالسلوك الخارجي للأفراد ولا تنظر إلى نواياهم الباطنية وما يفكرون فيه إلا إذا اقترن ذلك بسلوك مادي ظاهر يكشف

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ويعبر عن هذه النوايا والأفكار. وهذا البيان للسلوك الخارجي الواجب إتباعه قد يأتي بشكل مباشر و في عبارة صريحة, كما يمكن أن يرد بطريقة ضمنية أي يستفاد من مضمون القاعدة و مهما تكن هذه الطريقة فالقواعد القانونية لا تدعوا إلى السلوك الواجب إتباعه سواء بالصورة الصريحة أو الضمنية على سبيل النصح و الإرشاد وإنما بصورة الأمر بفعل شيء ما أو النهي عن فعله .

و القاعدة القانونية قد تأتي بصيغة الأمر مثل افعل أو ما في معناها مثل يلزم أو يجب أو ما شابه ذلك. مثال: المادة 66 من دستور 96 " يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة, و مصالح المجموعة الوطنية ويحترم ملكية الغير "

كما قد تأتي القاعدة القانونية بصيغة النهي مثل لا تفعل أو الأمر بتجنب فعل. مثال : المادة 39 من دستور 96 " لا يجوز انتهاك حرمة المواطن الخاصة وحرمة شرفه و يحميها القانون "

ب ـ قاعدة عامة مجردة: أي لا تخاطب شخصا معينا بذاته.و لا تتطرق إلى واقعة محددة بعينها فهي من حيث الأشخاص تكتفي بذكر الشروط الواجب توفرها في الذين تطبق عليهم في كل واقعة كما أنها قابلة للتطبيق بشكل متجدد على كل الأشخاص و الوقائع إذا توفرت الشروط المطلوبة , و يستمر تطبيق القاعدة ما دام معمولا بها .

إن التجريد هو أن يوجه الخطاب في القاعدة القانونية إلى الأشخاص بصفاتهم , وأن تتناول القاعدة الوقائع بشروطها . فهي لا توجه إلى شخص معين بذاته و لا تتناول واقعة بعينها .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

والتجريد يؤدي إلى عموم تطبيقها فتنطبق القاعدة على كل شخص تثبت له الصفات المقررة وتسري على كل واقعة تتوفر فيها الشروط المطلوبة . وهكذا تكون القاعدة مجردة عند نشوئها و تصبح عامة في تطبيقها .

والغرض من وضع القاعدة العامة مجردة هو تنظيم سلوك أفراد المجتمع على أساس المساواة فيما بينهم , و ذلك بأن تقوم المساواة على أساس العدل الذي يأخذ بالوضع الغالب بالنسبة إلى جميع الأشخاص لا على أساس العدالة التي ينظر فيها إلى ظروف كل شخص على حدة ,فالحكم هنا موحد بالنسبة إلى جميع الأشخاص. وصفة العمومية والتجريد لا تعني وجوب توجيه القاعدة القانونية خطابها لكل أفراد المجتمع , فقد توجه إلى فئة معينة من أفراد المجتمع كفئة الشباب أو الملاك أو التجار...الخ، وهذه الصفة تبقى لصيقة بالقاعدة القانونية حتى ولو كانت موجهة إلى شخص واحد مثل مواد الدستور الموجهة إلى رئيس الجمهورية .

مثال: المادة 50 من دستور 96 " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب و ينتخب "

نلاحظ أن هذه المادة لم تحدد لا عدد و لا أسماء المعنيين .ولكنها حددت الصفات الواجب توفرها و هي الشروط التي يحددها القانون (مثل بلوغ سن 18 سنة , التمتع بالحقوق السياسية ...الخ).

جـ ـ قاعدة ملزمة :

من أهم خصائص القاعدة القانونية هي كونها إلزامية أي مقترنة بجزاء الأمر الذي يضمن احترامها من قبل المخاطبين بها، وبدون الجزاء يصبح

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

مخالفة القواعد القانونية أمرا سهلا مما يؤدي إلى الفوضى في المجتمع، ولا تتحقق بذلك مصلحة المجتمع العليا .

والجزاء هو العقوبة المسلطة على المخالف للقاعدة القانونية , أو الإجبار على الالتزام بما جاء فيها ،و يكون الإجبار باستعمال القوة التي تمثل الدولة مثل الدرك و الشرطة القضائية وغيرهما.

إن وجود الجزاء لا يعني بأي حال من الأحوال أن الشخص له الخيار بين الالتزام بما جاء في القاعدة القانونية، وبين التعرض للعقوبة الواردة بها أي جزاؤها. فالقاعدة هي الأصل والجزاء جاء على سبيل الاحتياط لضمان تطبيقها.

يختلف الجزاء باختلاف القاعدة القانونية من حيث الزمان و المكان و مع ذلك فالجزاء يحمل نفس المعنى أي إعطاء القاعدة القانونية صفة تكفل احترامها وتطبيقها.

ويتميز الجزاء بخصائص هي :

- يكون ماديا و ملموسا أي يكون خارجيا و ظاهرا .
- توقعه السلطة العامة التي تمتلك حق إجبار المخالفين للقواعد القانونية بعد التأكد من حدوث المخالفة و هي تتصرف في ذلك نيابة عن المجتمع. و لا يحق بذلك للفرد أن يوقع الإجبار بنفسه عن طريق الاقتصاص الفردي .
- هو جزاء حال و ليس بمؤجل أي يوقع في الدنيا و ليس متروكا للآخرة أي أنه مختلف عن الجزاء الأخروي .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1 ـ 3 أنواع القاعدة القانونية :

تقوم القواعد القانونية بتنظيم و توجيه الأفراد بما يتماشى و مصلحة المجتمع و في نفس الوقت فإن هذه القواعد القانونية لا تسلب هؤلاء حريتهم بشكل مطلق و إنما تضيق عليهم في مجالات معينة تخص الصالح العام للمجتمع و توسع عليهم حيث يتعلق الأمر بالمصالح الخاصة للأفراد و هكذا فالقواعد القانونية من النوع الأول هي قواعد آمرة و من النوع الثاني هي مكملة (مفسرة).

أ ـ القواعد الآمرة :

يقصد بها القواعد القانونية التي لا يجوز للأفراد مخالفتها أو الاتفاق على عكسها و إذا وقع الاتفاق بين الأفراد على مخالفتها كان ذلك الاتفاق باطلا . من أمثلة القواعد الآمرة القاعدة التي تنهي عن القتل أو السرقة حيث لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على ذلك مهما كان الحال.

ب ـ القواعد المكملة(المفسرة) :

يقصد بها القواعد القانونية التي يكون للأفراد حق الخروج على أحكامها بإرادتهم بالاتفاق فيما بينهم , فإذا لم يتم الاتفاق على مخالفة أحكامها أصبحت ملزمة مثل القواعد الآمرة .

من أمثلة القواعد المكملة القاعدة القانونية التي تلزم المؤجر أن يقوم بالترميمات الضرورية ما لم يقضي الاتفاق بغير ذلك , إن هذه القاعدة لا تتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع, و هذا يعني أن للمتعاقدين الحرية في

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

مخالفة هذه القاعدة، وذلك بالاتفاق فيما بينهم بأن يقوم المستأجر بالترميمات بدلا عن المؤجر.

و كون القواعد المكملة يجوز الاتفاق على مخالفتها لا يجعل منها قواعد اختيارية بل هي قواعد قانونية لها صفة الإلزام مثل باقي القواعد القانونية وكل ما هناك أن من شروط تطبيقها عدم الاتفاق على مخالفتها .

ج ـ معيار التفرقة بين القواعد الآمرة و المكملة :

ج .1 المعيار اللفظي : إن معيار التفرقة في هذه الحالة هو لفظ المادة حيث يتم التفرقة بين القواعد الآمرة و المكملة من خلال لفظها , فالقاعدة القانونية الآمرة يأتي نصها مصرحا بأنها آمرة و بالنص على بطلان مخالفتها، أو عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها

مثال : المادة القانونية التالية :"غير أن التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة باطل و لو كان برضاه"

فهي آمرة لأنها نصت بصراحة على بطلان التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة و لو برضاه أي لا يجوز الاتفاق على مخالفة القاعدة .

والقاعدة المكملة قد يأتي نصها أيضا مصرحا على جواز مخالفتها من قبيل العبارة ما لم يقضي اتفاق بغير ذلك. أو ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك ...الخ .

فمثلا المادة التي تقرر أن الثمن يكون مستحق الوفاء في المكان والوقت الذي يسلم فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أوعرف يقضي بغير ذلك، هي قاعدة مكملة لأن نصها يحتوي على عبارة " ما لم يوجد اتفاق أو عرف أو نص يقضي بغير ذلك " مما يفيد صراحة بأنها مكملة و ليست آمرة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ج . 2 المعيار المعنوي:

قد يأتي نص القاعدة القانونية خاليا من أي عبارة تفيد بأنها آمرة أو مكملة في هذه الحالة يتم اللجوء إلى معيار النظام العام و الآداب العامة.

• **النظام العام:** هو مجموع المصالح الأساسية للمجتمع , أو مجموع الأسس التي يقوم عليها المجتمع بحيث لا يتصور بقاء كيان هذا المجتمع دون استقراره عليها , وهذه الأسس قد تكون ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو خلقي ....الخ .

الآداب العامة : هي الأصول الأساسية للأخلاق في المجتمع أي مجموع الأسس الأخلاقية الضرورية لكيان المجتمع و بقائه سليما من الانحلال .

و هكذا كل قاعدة قانونية جاءت خالية من نص صريح يفيد أنها آمرة أو مكملة ينظر فيها إلى المعيار المعنوي لمعرفة نوعها فإذا كانت متعلقة بتنظيم أحد جوانب النظام العام أو الآداب العامة كانت آمرة وإذا كانت غير ذلك فهي مكملة وعليه فالقواعد القانونية المتعلقة بالحريات والحقوق التي يكفلها الدستور لأفراد المجتمع هي قواعد آمرة لأنها متعلقة بالنظام العام .

وكذلك القواعد القانونية المتعلقة بتنظيم علاقة الرجل مع المرأة و التي تكون عن طريق الزواج . فكل مخالفة لذلك يعتبر باطلا و الاتفاق على إقامة علاقة خارج إطار الزواج يعتبر غير مشروع لأنه يتعلق بالآداب العامة وبالتالي فالقواعد المنظمة لهذه العلاقة هي قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

2 ـ القانون :

2 ـ 1 تعريف القانون :

أ ـ التعريف اللغوي (التعريف العام)

انتقلت كلمة قانون إلى اللغة العربية من الكلمة اليونانية " kanun" وهي تعني العصا المستقيمة و قد انتقلت إلى اللغات الأخرى كذلك بمعناها هذا فهي في الفرنسية مثلا droit أي مستقيم و كذلك في اللغة الألمانية والإيطالية .فالقانون لغة هو كل قاعدة أو قواعد مطردة مستقرة , مستمرة تحمل معنى النظام .و كلمة قانون بهذا المعنى مستعملة في مجالات مختلفة من الحياة . فهي مستعملة في الفيزياء وعلوم الكون والرياضيات وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية فيقال مثلا قانون الجاذبية لنيوتن للتعبير عن الظاهرة الفيزيائية المتمثلة في سقوط الأشياء على الأرض إذا ألقيناها في الفضاء ضمن مجال جاذبية الأرض.

ب ـ التعريف الاصطلاحي للقانون :

يمكن تعريف القانون بهذا المعنى على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك و علاقات الأشخاص في المجتمع على وجه الإلزام . والقانون بهذا المعنى يشمل مجموع القواعد القانونية الآمرة و المكملة التي تنظم سلوك أفراد المجتمع .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

جـ ـ المعاني الفرعية للقانون :

تستعمل كلمة قانون في بعض المعاني الفرعية أيضا مثل استعمالها للتعبير عن التقنين code و هو مجموعة النصوص القانونية المنظمة لفرع معين من علاقات المجتمع مثل القانون الجنائي و القانون المدني .

كما يقصد بالقانون أيضا مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية بقصد تنظيم مسألة معينة loi مثل قانون الانتخابات، قانون الوظيف العمومي ....الخ .

2 ـ 2 القانون والحق :

عندما ينظم القانون علاقات الأفراد في المجتمع فإنه بذلك يحدد في نفس الوقت الواجبات التي على أفراد المجتمع الالتزام بها من جهة ومن جهة أخرى يحدد المصالح الفردية المشروعة لمجموعة أخرى من الأفراد . أي أن كل حق يقابله واجب عام يقع على كافة الأفراد الآخرين ما عدا صاحب الحق، والذي يقر الحق وما يقابله من واجبات هو القانون فالحق يقره القانون و يحميه.

2 ـ 3 القانون و الأخلاق :

الأخلاق هي مجموعة القواعد التي تمثل المثل العليا لما يجب أن يكون عليه سلوك أفراد المجتمع , بحيث يعتقد الناس أنها قواعد ملزمة يجب عليهم الالتزام بها و إلا تعرضوا لسخط المجتمع واستنكاره. وقواعد الأخلاق تنشأ عن المعتقدات والتقاليد والعادات المتأصلة في النفوس، ويلتزم بها أفراد المجتمع نتيجة لوازع أدبي بحكم علاقاتهم و سلوكهم .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

من أمثلة قواعد الأخلاق : القواعد التي تأمر بالعدل والإحسان والمعروف وتنهى عن الفحشاء و المنكر .

ـ تشترك قواعد الأخلاق والقواعد القانونية أساسا في كونها تسعى إلى تنظيم سلوك أفراد المجتمع و أنها مقترنة بالجزاء لمن يخالفها .

ـ تختلف قواعد الأخلاق عن القواعد القانونية في جوانب أهمها :

ـ الأفعال التي تحكمها الأخلاق أوسع نطاقا من الأفعال التي تحكمها القواعد القانونية فالأخلاق تحكم أعمال الناس الظاهرية والباطنية، بينما يقتصر القانون على الأفعال التي يظهرها الناس كما ذكرنا سابقا.

ـ الجزاء بالنسبة للقانون يقتصر على الجزاء المادي الذي توقعه السلطة العمومية بالقوة على المخالف للقانون , أما بالنسبة للأخلاق فيقتصر على تأنيب الضمير و استنكار المجتمع ولا يقترن ذلك بالجبر من سلطة عمومية.

ـ الغاية من قواعد القانون هي حفظ نظام المجتمع وضمان استقراره أي أنها تحكم سلوك الأفراد باعتبارهم أعضاء في المجتمع أما قواعد الأخلاق فتتعدى ذلك إلى تنظيم سلوك الأفراد باعتبارهم أعضاء في المجتمع أو بالنظر إليهم في ذواتهم فهي بذلك تسعى للوصول بأفراد المجتمع إلى المثالية.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الخلاصة :

تعريف القاعدة القانونية: هي خطاب موجه إلى أشخاص معنيين بالأمر يأمرهم هذا الخطاب بفعل عمل أو عدم القيام به .

ـ خصائص القاعدة القانونية :

الخاصية الأولى : قاعدة اجتماعية أي أنها قاعدة تنظم سلوك الأشخاص الخارجي في مجتمع معين يخضع لسيادة الدولة التي تملك حق إجبارهم ومعاقبتهم .

الخاصية الثانية: قاعدة عامة و مجردة أي أنها لا تخاطب شخصا معينا بذاته،و لا تتعلق بموضوع معين على وجه التحديد .

الخاصية الثالثة : قاعدة ملزمة أي أنها تكليفيه يجب أن يلتزم الأفراد بإتباعها على سبيل الوجوب و كل مخالفة لأمرها يوجب الجزاء المادي الذي توقعه السلطة العمومية التي تتصرف نيابة عن المجتمع .

أنواع القواعد القانونية :

ـ **القواعد القانونية الآمرة** : هي القواعد التي لا يجوز الخروج على أحكامها أو الاتفاق على مخالفتها وذلك لأنها متعلقة بكيان المجتمع واستقراره.

ـ القواعد القانونية المكملة (المفسرة) : هي القواعد التي يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها لأنها تتعلق بمصالح الأطراف المخاطبين بها ولا تمثل إرادة المجتمع العليا .

تعريف القانون : هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في مجتمع ما و تكون ملزمة ومقترنة بالجزاء المادي الذي تنفذه السلطة العمومية.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أسئلة التقويم الذاتي :

س1) كيف يمكن أن نحدد من صيغة قاعدة قانونية أنها ملزمة .

س2) فيما يلي بعض القواعد القانونية المطبقة في الجزائر

ـ ليس لأحد التنازل عن حريته الشخصية

ـ على المؤجر أن يتعهد بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي كانت عليها وقت التسليم

وعليه أن يقوم بجميع الترميمات الضرورية دن الترميمات الخاصة بالمستأجر، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك

ـ لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني

ـ تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي و العدالة الاجتماعية.

العمل المطلوب :

ـ حدد نوع كل قاعدة مبينا في كل مرة المعيار الذي اعتمدت عليه في تصنيفك .

ـ ما هو الفرق بين القانون بمعناه العام والاصطلاحي .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أجوبة التقويم الذاتي:

الجواب الأول:

يمكن أن نحدد أن القاعدة القانونية آمرة من صيغة ألفاظها .

ـ إذا جاءت الصيغة مقرونة بأمر مثل افعل ، أو يلزم ....الخ .

ـ إذا جاءت الصيغة مقرونة بنهي مثل لا تفعل ، أو لا يجوز...الخ.

الجواب الثاني :

القاعدة 1: آمرة لأنها نصت على العبارة " ليس لأحد التنازل"

القاعدة 2: مكملة لأنها نصت على العبارة " ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك "

القاعدة 3: آمرة لأنها نصت على " لا يجوز البتة "

القاعدة 4: آمرة لأنها تتعلق بالنظام العام (مبادئ تنظيم الدولة)

الجواب الثالث :

القانون بالمعنى اللغوي هو النظام أما بالمعنى الاصطلاحي فهو القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في مجتمع ما و التي تكون مقترنة بالجزاء .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المجال المفاهيمي الأول : مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم 2: تقسيمات القانون

الكفاءات المستهدفة :

ـ يصنف القانون إلى قانون عام و قانون خاص و يبين فر وع كل منهما.

الحجم الساعي: 3 ساعات

المراجع: الكتب المدرسية المقررة

تصميم الدرس

تمهيد

1 ـ مدخل:

2 ـ القانون العام

3 ـ القانون الخاص:

الخلاصة :

أسئلة التقويم الذاتي :

أجوبة التقويم الذاتي:

تمهيد

ينظم القانون مختلف العلاقات ضمن المجتمع عن طريق القواعد القانونية, وهذه القواعد تنطبق على علاقات قانونية متباينة في طبيعتها . وهذا التباين في موضوع العلاقات يقابله تعدد في أقسام القانون و فروعه.

يقوم المجتمع على أساس وجود سلطة ممثلة في الدولة تتصرف في أغلب الحالات باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة، وهي تتصرف بهذه الطريقة لحماية المصالح العليا للمجتمع . وفي هذا الإطار تقيم علاقات مع أطراف متعددة كالدول الأخرى باعتبارها صاحبة سيادة، وأشخاص المجتمع الطبيعيين والاعتباريين كالشركات الخاصة. ومن جهة أخرى تقوم علاقات بين الأفراد وبين الأفراد والدولة باعتبارها شخصا عاديا وليس باعتبارها صاحبة سلطة عامة. وعلى أساس طبيعة هذه العلاقات أصبح للقانون فروعا وأقساما .

فما هي أقسام القانون وفروعه ؟ وما هو معيار التفرقة بين أقسامه وفروعه وتعريف كل منهما ؟

عزيزي الطالب حتى تستطيع في نهاية الوحدة الإجابة على هذه الأسئلة نتطرق إلى تعريف القانون العام وفروعه والقانون الخاص و فروعه .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1 ـ مدخل :

بالنظر إلى طبيعة العلاقات القانونية التي تنشأ في المجتمع نستنتج أن القانون ينقسم إلى قسمين :

ـ القانون العام ـ القانون الخاص

ومعيار التفرقة بين القانون العام والخاص هو طبيعة العلاقة القانونية فالقانون العام هو الذي يحكم العلاقات المتصلة بحق السيادة في المجتمع , فكلما كان أحد طرفي العلاقة يتصرف باعتباره صاحب سيادة أو سلطة كان القانون المطبق هو القانون العام.

أما إذا كان أطراف العلاقة القانونية يتصرفون باعتبارهم أصحاب مصلحة خاصة فالقانون المطبق في هذه الحالة هو القانون الخاص .

إن أهمية التمييز بين القانون العام والقانون الخاص تكمن في :

- يهتم القانون العام بالمصلحة العامة ويعمل على تحقيقها , بينما يرعى القانون الخاص المصالح الخاصة ويسهر على حمايتها . ولهذا تتميز قواعد القانون العام بما تعطيه للدولة من سلطات تمكنها من تحقيق المصلحة العامة في المجالات المختلفة، ومن أمثلة ذلك : السلطات المخولة للدولة في العقاب على الجرائم، وفي تحصيل الضرائب وفرض الخدمة العسكرية على المواطنين و نزع الملكية للمنفعة العامة .
- قواعد القانون العام تعد قواعد آمرة أي قواعد لا يجوز الاتفاق على خلاف الحكم الذي تقرره، وذلك لأنها موضوعة أساسا بهدف تحقيق

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المصلحة العامة , بينما نجد المجال يتسع في دائرة القانون الخاص للقواعد المكملة .

2ـ القانون العام :

2 ـ 1 تعريف القانون العام :

هو القانون الذي ينظم العلاقات التي تكون الدولة فيها طرفا باعتبارها شخصا معنويا ممثلا للمجتمع و مصالحه العليا أي صاحبة سلطة وسيادة .

2 ـ 2 أقسام القانون العام :

ينقسم القانون العام بحسب العلاقات القانونية التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سلطة و سيادة إلى قسمين هما :

أ) **القانون العام الخارجي:** الذي ينظم علاقة الدول مع بعضها البعض في زمني السلم و الحرب و كذلك علاقة هذه الدول مع المنظمات الدولية و يطلق عليه أيضا اسم القانون الدولي العام فمجال هذا القسم هو خارج الدولة .

ب) **القانون العام الداخلي** : يقصد به القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الخاصة بالسلطة و السيادة في داخل الدولة . و يتفرع القانون العام الداخلي إلى فروع بحسب الموضوعات التي ينظمها , و هذه الفروع هي :

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ـ القانون الدستوري ـ القانون الإداري

ـ القانون المالي ـ القانون الجنائي

2 ـ 3 فروع القانون العام الداخلي:

أ ـ **القانون الدستوري** : و يقصد به دستور الدولة أو القانون الأساس فيها، وهو مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها و اختصاص كل منها وعلاقاتها بعضها بالبعض الآخر, وتنص كذلك على ما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة التي تلتزم باحترامها وحمايتها . فالدستور إذن يجسد شكل الدولة أهي جمهورية أم ملكية و يبين السلطات العامة التي تنقسم إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية واختصاص كل واحدة منها والعلاقات فيما بينها .كما يقرر الدستور الحريات العامة وحقوق الأفراد التي تعود أساسا إلى حقين أساسين هما الحرية والمساواة. والحريات العامة تشمل الحرية الشخصية، وحرية التملك، وحرية المسكن وحرية الدين والعقيدة، وحرية الرأي وحرية الاجتماعات، وحرية التعليم أما المساواة فتكون فيما تخوله الدولة لأفراد المجتمع من مزايا و ما تلزمهم به من واجبات مثل المساواة في التوظيف في مختلف المناصب العامة وفي أداء الخدمة الوطنية و المساواة في دفع الضرائب وعدم التمييز بين أفراد المجتمع بسبب المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

والجزائر يحكمها دستور 1996 الذي تم إقراره و مصادقة الشعب عليه في استفتاء بتاريخ 28 نوفمبر 1996 و صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 ديسمبر 1996 .

ب ـ القانون الإداري :

هو مجموع القواعد القانونية التي تنظم السلطة التنفيذية وتحكم نشاطها عند أدائها لوظيفتها الإدارية .

والوظيفة الإدارية التي تقوم بها السلطة التنفيذية هي جزء من المهام الموكلة لها , فهي تقوم بنوعين من المهام , النوع الأول هو القيام بالأعمال الحكومية المتعلقة بالسيادة مثل إبرام المعاهدات وهذه الأعمال يحكمها القانون الدستوري .و هناك نوع آخر يتمثل في الأعمال الإدارية المتعلقة بإدارة المرافق العامة في الدولة كالدفاع عن الوطن الذي يقوم به الجيش، وحفظ الأمن والنظام الذي تقوم به الشرطة، والتعليم والصحة، وباقي الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع .

وحيث أن القانون الإداري ينظم الوظيفة الإدارية للسلطة التنفيذية فإنه يشمل على كل ما يتعلق بأداء هذه الوظيفة والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

ـ يحدد الأشخاص والهيئات التي تباشر الأعمال الإدارية وكيفية تكوينها ويبين اختصاصاتها وينظم العلاقات بينها ويبين علاقة الحكومة المركزية بجميع الإدارات في الولايات و البلديات .

ـ يحدد المرافق العامة والقواعد المنظمة لها، وطرق إدارتها وكيفية أداء وظيفتها .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ـ يبين الأموال العامة للدولة والأموال المملوكة لها ملكية خاصة وكيفية إدارتها و الانتفاع بها.

ـ ينظم علاقة الدولة بموظفيها من حيث تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم واستقالتهم وغير ذلك من الحقوق والواجبات الخاصة بالموظفين اتجاه الدولة.

ج ـ القانون المالي :

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مالية الدولة من حيث بيان إيراداتها و مصادر هذه الإيرادات ونفقاتها وأوجه إنفاقها فهو بعبارة أخرى يبين القواعد التي تحكم ميزانية الدولة باعتبار هذه الميزانية تنقسم إلى إيرادات ونفقات .

وتشمل الإيرادات الضرائب المختلفة، وما تتلقاه الدولة كرسوم لقاء الخدمات التي تقدمها المرافق العامة لأفراد المجتمع ومن فوائد القروض وغيرها .

أما النفقات فتشمل كل ما تنفقه الدولة على المرافق العامة كالدفاع والأمن والصحة والتعليم...الخ

د ـ القانون الجنائي :

هو مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الدولة في توقيع الجزاء على المجرمين. فالقانون الجنائي يحدد الجرائم و العقوبات المقررة لكل جريمة، كما يحدد الإجراءات الجنائية الواجب إتباعها من وقت حدوث الجريمة إلى حين تنفيذ العقوبة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

وعليه فالقانون الجنائي يشمل قسمين هما :

ـ قانون العقوبات

ـ قانون الإجراءات الجزائية

قانون العقوبات : و هو يتضمن القواعد التي تحدد الجرائم و تعين العقوبات عليها حيث انه لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص قانوني .

قانون الإجراءات الجزائية : وهو يتضمن قواعد شكلية (إجرائية) تبين الإجراءات الواجب إتباعها لضبط المتهم و القبض عليه والتحقيق معه وكيفية تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه .فهو إذن القواعد التي تبين الإجراءات الواجب إتباعها لتطبيق قانون العقوبات.

3 ـ القانون الخاص :

3 ـ 1 تعريف القانون الخاص :

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات في المجتمع , بحيث لا تتعلق هذه القواعد بتنظيم السلطات العامة في الدولة، ولا بحق السيادة فيها .

فالقانون الخاص إذن ينظم العلاقات التي تقوم بين الأفراد والدولة باعتبارها شخصا معنويا عاديا أو بين الأفراد فيما بينهم .وفروع القانون الخاص متعددة, يعتبر القانون المدني هو أصل هذه الفروع أو الشريعة العامة لها.وقد استقلت عنه فروع مختلفة ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد خاصة بها نظرا لتطور نشاطات ومهن معينة وهذه الفروع في غالبيتها

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تتضمن قواعد موضوعية كالقانون التجاري والقانون البحري والقانون الجوي وقانون العمل . كما استقل عن القانون المدني قانون الإجراءات المدنية (قانون المرافعات) وبالإضافة إلى هذه الفروع ظهر فرع آخر هو القانون الدولي الخاص الذي يكون أحد أطراف العلاقة التي ينظمها أجنبيا.

3 ـ 2 فروع القانون الخاص :

سنقتصر على تقديم أهم فروع القانون الخاص وفقا لبرنامج مادة القانون للسنة الثانية ـ تسيير واقتصاد .

أ ـ **القانون المدني** : هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات التي تقوم بين أفراد المجتمع .

والقانون المدني الجزائري ينظم العلاقات المالية بين أفراد المجتمع أو بعبارة أخرى الأحوال العينية فقواعده هي التي تبين المال وتحدد أنواعه، والالتزامات و العقود و مختلف الحقوق العينية التي بمقتضاها تنشأ سلطة لشخص معين يكون له بموجب ذلك حق استعمال ذلك الشيء أو التصرف فيه أو استغلاله و في الجزائر صدر القانون المدني بموجب (الأمر 75ـ85 مؤرخ في 1975/09/26) المعدل والمتمم لا سيما بقانون 05ـ10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 ج ر 42) جريدة رسمية 78 / 1975 .

كما ينظم القانون المدني في الأصل الأحوال الشخصية أيضا أي العلاقات الشخصية المتمثلة في القواعد التي تنظم الأهلية وعوارضها والروابط العائلية كالبنوة و الزواج و الحقوق الزوجية مثل المهر والنفقة والطلاق والطاعة بالإضافة إلى أحكام الميراث والوصية وغيرها. وفي الجزائر استقل هذا الجانب في قانون خاص هو قانون الأسرة رقم 84 ـ11 المؤرخ

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

في 1984/06/09 معدل ومتمم بموجب قانون 05 ـ 09 مؤرخ في 04 مايو 2005.

ب_ القانون التجاري : هو مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات التجارية أي العلاقات التي تنشأ بين التجار بصفتهم تجارا أو تلك التي تتعلق بالأعمال التجارية .

فالقانون التجاري يحتوي إذن على القواعد القانونية التي تعرف التاجر وتحدد الأعمال التجارية و العقود التجارية والأوراق التجارية مثل الشيكات و كل ما يتعلق بالنشاط التجاري في مظاهره المتعددة كما تعالج إجراءاته إفلاس التجار و الآثار المترتبة على ذلك .

وفي الجزائر صدر القانون التجاري بموجب الأمر 75ـ59 مؤرخ في 1975/09/26 (المعدل و المتمم).

ج ـ قانون الإجراءات المدنية :

هو مجموعة القواعد التي تبين الإجراءات الواجب إتباعها أمام المحاكم للوصول إلى حماية الحقوق عند قيام نزاع بين الأفراد حولها. و يشمل قانون الإجراءات المدنية مجموعتين من القواعد :

- **مجموعة التنظيم القضائي:** وهي القواعد المنظمة للسلطة القضائية من حيث الاختصاص النوعي والمحلي والمجالس القضائية وشروط تعيين القضاة و واجباتهم وحقوقهم .
- **مجموعة الإجراءات** : و هي القواعد التي تبين الإجراءات الواجب إتباعها في رفع الدعاوى المدنية و التجارية و تنفيذ ما يصدر فيها من

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أحكام و هذه المجموعة من القواعد إنما وضعت من أجل حماية الحقوق التي يقرها كل من القانون المدني والتجاري و غيرهما من فروع القانون الخاص.

5 ـ القانون الدولي الخاص: هو مجموعة القواعد التي تحدد العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي وموضوع القانون الدولي الخاص يمكن تحديده فيما يلي:

ـ تحديد المحكمة المختصة للعلاقات ذات العنصر الأجنبي .

ـ تحديد القانون الواجب تطبيقه .

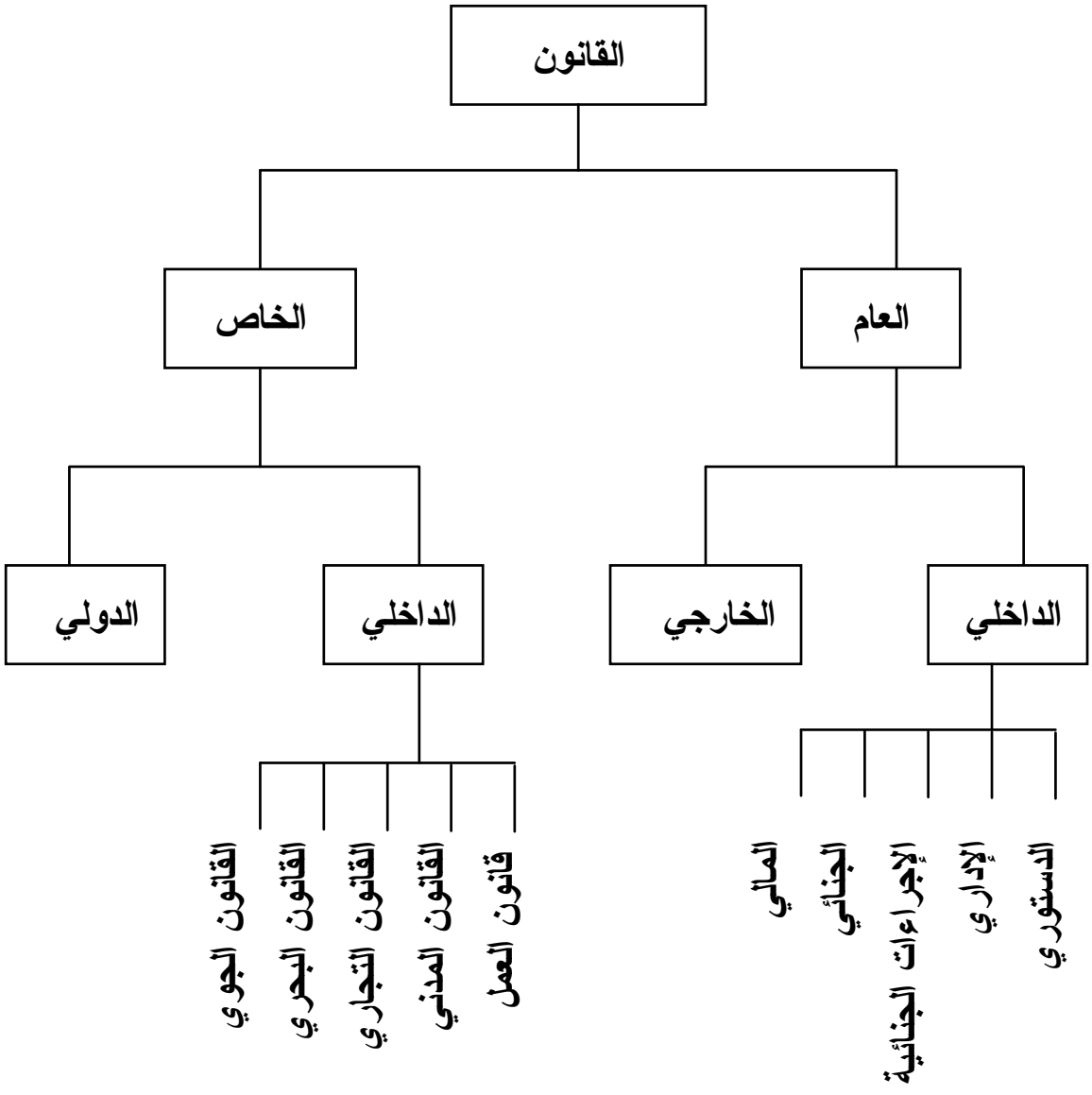
ـ القواعد المنظمة للجنسية و الموطن ومركز الأجانب في الدولة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الخلاصة :

- ينقسم القانون إلى قانون عام و قانون خاص .
- القانون العام قانون سيطرة أو أمر تكون الدولة طرفا في العلاقات التي ينظمها باعتبارها صاحبة سيادة و سلطة .
- القانون الخاص هو قانون حرية أو سلطان إرادة الأفراد , يتصرف أطراف العلاقات التي ينظمها باعتبارهم أصحاب مصلحة خاصة .

المخطط التوضيحي التالي يلخص تقسيمات القانون و فروعه:



أسئلة التقويم الذاتي :

س 1) ما هو معيار التفرقة بين القانون العام و القانون الخاص ؟

س2) ما هي مكونات القانون الجنائي ؟ مع الشرح .

س3) اتفق طبيب مع مريض على إعطائه دواء للقضاء على حياته وذلك نظرا للآلام التي يعاني منها المريض , فهل يحق لهما ذلك ؟ إذا طبق الطبيب الاتفاق ما هو القانون المطبق ؟ و لماذا ؟

س4) أكمل الفراغات وفقا لتقسيمات القانون و فروعه .

1) القانون العام ينقسم إلى قانون ..... وهو بدوره يتفرع إلى قانون....., و قانون .....وقانون ..... وقانون ..... وقانون .....

2)القانون الخاص الداخلي يتفرع إلى.....و.....و.....

و..... و..... و قانون .....

3) القانون ينقسم إلى قانون ..... و قانون .....

4) القانون الذي ينظم علاقة الدول بالدول الأخرى في زمن السلم و الحرب هو القانون .....

5) القانون الذي ينظم موارد الدولة و نفقاتها هو القانون .....

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أجوبة التقويم الذاتي:

ج1) من تعريف القانون العام و تعريف القانون الخاص نستنتج أن معيار التفرقة هو طبيعة العلاقة القانونية التي تكون الدولة طرفا فيها، فإذا تدخلت الدولة بصفتها صاحبة السلطة و السيادة و لمصلحة المجتمع فتكون العلاقة الناشئة هنا تابعة للقانون العام أما إذا كانت العلاقة بين أفراد عاديين أو معنويين أو إذا كانت الدولة طرفا في العلاقة بصفتها شخصا معنويا عاديا فالعلاقة الناشئة هنا تتبع القانون الخاص.

ج 2) القانون الجنائي الجزائري يتكون من :

أ ـ قانون العقوبات : وهو قانون موضوعي , فهو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الجرائم .

و العقوبات المقررة لها , إذ لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص قانوني.

ب ـ قانون الإجراءات الجزائية (الجنائية) : وهو قانون شكلي، يتضمن مجموعة القواعد التي تبين الإجراءات الواجب إتباعها من وقت وقوع الجريمة إلى حين توقيع العقاب بالجاني .

ج3)

1 ـ لا يحق للطبيب والمريض الاتفاق على ذلك .

2 ـ إذا طبق الطبيب هذا الاتفاق فالقانون المعني هو القانون الجنائي.

3 ـ لماذا ؟ لأن هذه جريمة متعلقة بالمساس بكيان المجتمع ولا معنى لدعوى الطبيب بأنه إنما يفعل ذلك رحمة بالمريض من العذاب ولو

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

جارينا هذا الطبيب فيما يقول لعمت الفوضى المجتمع وأصبحت جريمة القتل شائعة، والتهرب منها سهلا.

ج 4)

1 ـ القانون العام ينقسم إلى قانون **داخلي** وهو بدوره يتفرع إلى **قانون دستوري** و**قانون إداري** و**قانون مالي** و**قانون عقوبات** و**قانون إجراءات جزائية**.

2 ـ القانون الخاص الداخلي يتفرع إلى **القانون المدني**، **القانون التجاري**, **القانون الجوي**، **القانون البحري**، **قانون العمل** وقانون الإجراءات المدنية.

3 ـ القانون ينقسم إلى **قانون عام** و**قانون خاص** .

4 ـ القانون الذي ينظم علاقة الدول بالدول الأخرى في زمن السلم والحرب هو **القانون العام الخارجي**

5 ـ القانون الذي ينظم موارد الدولة و نفقاتها هو **القانون المالي** .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المجال المفاهيمي الأول : مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم 3 : مصادر القانون

الكفاءات المستهدفة :

- يميز بين مصادر القانون و يرتبها حسب قوتها الإلزامية.

الحجم الساعي : 4 ساعات

المراجع: الكتب المدرسية المقررة

تصميم الدرس

تمهيد

1 ـ المصادر الرسمية

2 ـ المصادر التفسيرية :

الخلاصة

أسئلة التقويم الذاتي :

أجوبة التقويم الذاتي :

قلم الجزائر

WWW.DZPEN.COM

تمهيد

إن وجود القاعدة القانونية لا بد له من مصدر، أي السبب الذي أنشأ هذه القاعدة القانونية، فلا يمكن القول بوجود قاعدة قانونية بغير معرفة السبب المنشئ لها . والمقصود بالمصادر ليس مصدر كل قاعدة لوحدها و إنما لكل القانون و هذه المصادر متعددة فقد تكون تشريعا أو عرفا أو غيرهما وفي الجزائر تنص المادة الأولى من القانون المدني الجزائري على ما يلي: " يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها، و إذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى القانون الطبيعي وقواعد العدالة " .

- من خلال تعريف القانون والمادة الأولى من القانون المدني الجزائري.

ما هي مصادر القانون ؟

- ما هي المصادر الرسمية منها ؟

- ما هي المصادر التفسيرية ؟

1 ـ المصادر الرسمية :

1.1 التشريع :

أ ـ **تعريف التشريع:** هو القواعد القانونية الصادرة عن السلطة المختصة بإصدار القوانين، و ذلك وفقا لإجراءات خاصة مقررة لذلك، والتشريع بهذا المفهوم يتميز بأنه:

ـ يصدر مكتوبا من السلطة المختصة.

ـ أنه يؤدي إلى وحدة القانون في الدولة .

ـ أنه سريع الاستجابة لضرورات المجتمع من حيث إنشاء قواعد قانونية جديدة .

ب ـ **أنواع التشريع:** ينقسم التشريع إلى ثلاثة أنواع مختلفة من حيث الأهمية والتدرج في القوة الإلزامية هي:

ـ الدستور .

ـ التشريع العادي .

ـ التشريع الفرعي .

وهذا الترتيب يستدعي أن يوافق التشريع الأدنى التشريع الأعلى منه فلا يجوز لتشريع أدنى مخالفة تشريع أعلى منه وفي حالة التعارض فيجب تغليب التشريع الأعلى .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ـ الدستور :

تعريف الدستور : هو القانون الأسمى للدولة، فهو يضع أساس بناء الدولة ويحدد نظامها، وشكل الحكم فيها والسلطات العامة للأفراد والمجتمع .

ويظهر ذلك من خلال الاطلاع على الأبواب الأربعة للدستور الجزائري (1996) و هي:

ـ الديباجة وهي تمهيد تاريخي وفلسفي .

ـ **الباب الأول:** المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري ويحتوي ستة فصول هي الجزائر، الشعب، الدولة،الحقوق والحريات،الواجبات .

ـ **الباب الثاني:** تنظيم السلطات ويحتوي على ثلاثة فصول هي السلطة التنفيذية, السلطة التشريعيةن السلطة القضائية .

ـ **الباب الثالث:** الرقابة والمؤسسات الاستشارية ويحتوي على فصلين هما الرقابة، والمؤسسات الاستشارية.

ـ **الباب الرابع:** التعديل الدستوري

ـ **وضع الدستور الجزائري:** الدستور الجزائري صادر عن الشعب، فقد طرح للاستفتاء عليه من قبل الشعب قبل إقراره لأول مرة، كما أن تعديل الدستور لا يصبح نافذا إلا بعد أن يعرض على استفتاء الشعب للموافقة عليه. وهذا ما نصت عليه المادة 174 من دستور 96 : لرئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدستوري وبعد أن يصوت عليه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بنفس الصيغة حسب الِشروط نفسها التي تطبق على نص تشريعي يعرض التعديل على استفتاء الشعب خلال 50

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

يوما الموالية لإقراره، يصدر رئيس الجمهورية التعديل الدستوري الذي صادق عليه الشعب ".

وكذلك المادة 175 من نفس الدستور : " يصبح القانون الذي يتضمن مشروع التعديل الدستوري، لاغيا، إذا رفضه الشعب، ولا يمكن عرضه من جديد على الشعب خلال نفس الفترة التشريعية "

ـ **تعديل الدستور:** نص الدستور الجزائري (96) في بابه الرابع على كيفية التعديل الدستوري.

و التي تتمثل في الإجراءات التالية :

ـ لرئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدستوري بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعرضه على الاستفتاء الشعبي ويصدر رئيس الجمهورية نص التعديل الدستوري الذي قبله الشعب(المادة 174 من الدستور) .

ـ إذا رأى المجلس الدستوري أن مشروع التعديل لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وحقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما ولا يمس بأي كيفية التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية وأحرز التعديل على 4/3 أصوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة أمكن رئيس الجمهورية أن يصدر التعديل مباشرة دون أن يعرضه على الاستفتاء الشعبي (المادة 176 من الدستور).

ـ يمكن أن يبادر بالتعديل الدستوري أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعتين معا كما نصت على ذلك المادة 177 من الدستور والتي نصها " يمكن ثلاثة أرباع 4/3 أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعتين معا، أن يبادروا

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

باقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على الاستفتاء الشعبي".

إلا أن التعديل الدستوري لا يمكن أن يمس الأسس التي قام عليها المجتمع الجزائري والتي تضمنتها المادة 178 من الدستور والتي نصها " لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس :

1 ـ الطابع الجمهوري للدولة .
2 ـ النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية .
3 ـ الإسلام باعتباره دين الدولة .
4 ـ العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية .
5 ـ الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن
6 ـ سلامة التراب الوطني و وحدته.

ـ التشريع العادي :

- **تعريف التشريع العادي:** هو التشريع الذي تصدره السلطة التشريعية المخولة وفقا لنص الدستور. وقد نصت المادة 98 من دستور 96 على هذه السلطة " يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه " .

ومن جهة أخرى نصت المادتين 122 و 123 من دستور 96 على المجالات التي يخولها الدستور للمجلس من أجل التشريع فيها .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

مراحل وضع القوانين العادية: يمر التشريع العادي بعدة مراحل قبل أن يصبح ساري المفعول وهذه المراحل هي :

ـ **مرحلة الاقتراح** : وهي أن يتقدم رئيس الحكومة بمشروع قانون أو عشرون نائبا باقتراح قانون يخص موضوعا ما يهم المجتمع حيث نصت المادة119 من الدستور على ما يلي " لكل من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة بالقوانين .تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة إذا قدمها عشرون نائبا. تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد الأخذ برأي مجلس الدولة ثم يودعها رئيس الحكومة مكتب المجلس الشعبي الوطني ".

ـ **مرحلة الفحص** : تقوم اللجان المتخصصة بالبرلمان بفحص وإعداد تقارير حول المشاريع المحالة على البرلمان وعرضها على النواب .

ـ **مرحلة التصويت والتصديق:** تعرض مشروعات التشريعات على الهيئة التشريعية للتصويت عليها و تبين المادة 20 طريقة التصويت ونصها كما يلي : " يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه . تنصب مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين من طرف المجلس الشعبي الوطني على النص المعروض عليه .

يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع 4/3 أعضائه . وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين تجتمع بطلب من رئيس الحكومة لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء كلتا الغرفتين من اجل اقتراح نص يتعلق

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

بالأحكام محل الخلاف. تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة وفي حالة استمرار الخلاف يسحب النص . يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما (75) من تاريخ إيداعه، طبقا للفقرات السابقة. وفي حالة عدم المصادقة عليه في الأجل المحدد سابقا يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر. تحدد الإجراءات الأخرى بموجب القانون العضوي المذكور في المادة 115 من الدستور ".

ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعيد القانون الذي صوت عليه لمداولته مرة ثانية حيث نصت المادة 127 من الدستور على ذلك " يمكن رئيس الجمهورية أن يطلب إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون الثلاثين يوما (30) الموالية لتاريخ إقراره. وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي(3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني .

ـ **مرحلة الإصدار:** و ذلك بأن يقوم رئيس الجمهورية بإصدار الأمر إلى السلطة التنفيذية يعلمها فيه بصدور القانون الجديد و يوجب عليهم فيه تنفيذه .وقد نصت المادة 126 من الدستور على ذلك " يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل ثلاثين 30 يوما ، ابتداء من تاريخ تسلمه إياه ....."

ـ **مرحلة النشر:** يتقرر تنفيذ التشريع كقاعدة عامة بعد مضي فترة مناسبة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حتى تتاح الفرصة لتمكين الأفراد من العلم به و هذا ما نصت عليه المادة 4 من التقنين المدني

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

" تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من نشرها في الجريدة الرسمية " . تكون نافذة المفعول بالجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشرها وفي النواحي الأخرى بعد مضي يوم كامل من وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة ويشهد على ذلك تاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة " .

إلغاء التشريع العادي: يتم إلغاء التشريع العادي من طرف الهيئة التي أصدرته و قد يكون الإلغاء إما صريحا أو ضمنيا

ـ **الإلغاء الصريح** : بأن يتم إصدار تشريع جديد يتضمن صراحة إلغاء التشريع القديم أو عندما يكون التشريع مؤقتا لمدة محددة فإذا انتهت تلك المدة أصبح القانون لاغيا.

ـ **الإلغاء الضمني** : بأن يتم تنظيم موضوع من جديد أو بان يتم إصدار قانون جديد يتضمن أحكاما تتعارض مع التشريع القديم.

ج ـ **التشريع الفرعي:** هو مجموعة القواعد القانونية الصادرة عن السلطة التنفيذية بما لها من اختصاص تشريعي محدد , و يطلق عليها اسم اللوائح وهذا النوع من التشريع يختلف عن القرارات الفردية فهو يتصف بكافة خصائص القاعدة القانونية التي درسناها سابقا.

ـ **أنواع التشريع الفرعي** : ينقسم التشريع الفرعي إلى ثلاثة أنواع هي :

ـ **لوائح تنفيذية:** و هي لوائح تفصيلية للمساعدة في تطبيق و تنفيذ القوانين الصادرة من السلطة التشريعية.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ـ **لوائح تنظيمية** : يقصد به ما تصدره السلطة التنفيذية من تشريعات لتنظيم و ترتيب المصالح و المرافق العامة باعتبارها صاحبة الاختصاص.

ـ **لوائح الأمن و الشرطة** : وهي التي تهدف إلى المحافظة على الأمن والسكينة والصحة العامة، ومن أمثلتها لوائح المرور،ولوائح مراقبة الأغذية، وهذه اللوائح تصدر عن السلطة التنفيذية .

1 ـ2 مبادئ الشريعة الإسلامية :

نصت المادة الأولى من القانون المدني الجزائري على كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الاحتياطي الأول إذا لم يجد القاضي نصا تشريعيا يسري على القضية التي بين يديه .

غير أن الشريعة الإسلامية من جهة أخرى تعتبر بالنسبة لقانون الأسرة المصدر التاريخي الأول إذ بني هذا القانون في أحكامه على الشريعة وهناك بعض المعاملات المدنية التي أصبحت تابعة لقانون الأسرة وبالتالي فمصدرها التاريخي هو الشريعة مثل الوقف والميراث وغيرها .

بقصد بالشريعة الإسلامية كمصدر احتياطي هو الرجوع إلى المبادئ والأصول العامة التي لا يختلف جوهرها باختلاف المذاهب و ليس الرجوع إلى التفاصيل التي تختلف فيها الآراء بين المذاهب .

والشريعة الإسلامية هي ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتحقيق سعادتهم في

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الدنيا والآخرة ومصادر الشريعة المتفق عليها عند جمهور العلماء المسلمين هي أربعة و هي : القرآن الكريم , السنة, القياس والإجماع.

- القرآن الكريم : هو كلام الله المعجز ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه بالتواتر والمتعبد بالتلاوة .
- السنة : هي ما صدر عن رسول الله عليه الصلاة و السلام من قول أو فعل أو تقرير .
- الإجماع: هو اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول عليه الصلاة و السلام على حكم شرعي في واقعه .
- القياس: هو تسوية واقعة لم يرد نص بحكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد فيه النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم .

كما يجب ملاحظة أن الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في هذه المسائل مقيدة بحيث تكون بالقدر الذي لا يتعارض مع المبادئ العامة في القانون الوضعي في جملته , و ذلك حتى يبقى للقانون الوضعي تجانسه في الأحكام.

1 ـ 3 العرف:

أ ـ **تعريف العرف** : هو مجموعة القواعد القانونية التي تنشأ من إتباع الناس عامة أو فئة منهم على الخصوص لسلوك معين لمدة طويلة مع اعتقادهم بإلزامها و بأن مخالفتها تستتبع توقيع الجزاء المادي.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ب ـ أركان العرف: يمكن تحليله إلى ركنين :

ـ **الركن المادي:** هو إتباع سلوك الناس سلوك معين في مسألة معينة على وجه التكرار والاطراد.

ـ **الركن المعنوي:** هو اعتقاد الناس أن القاعدة التي أنشأت عن هذا السلوك قاعدة ملزمة واجبة الإتباع .

ج ـ شروط القواعد العرفية :

ـ أن تكون عامة غير مقتصرة على مجموعة من الأشخاص دون غيرهم وأن تكون مجردة .

ـ أن تكون قديمة أي معمولا بها منذ زمن طويل يحدده القاضي أي أن السلوك مستقر و راسخ في المجتمع .

ـ أن تكون ثابتة : أي استمرار السلوك و تواصله وانتظامه على نحو يوفر استقراره و بعبارة أخرى أن لا يتخلله فترة انقطاع .

ـ أن يألف الناس احترامها و الالتزام بها والمجازاة على مخالفتها .

ـ ألا تكون مخالفة للنظام العام والآداب العامة أو لنص تشريعي وإلا انتفت عنها الصفة القانونية.

د ـ أهمية العرف في مختلف مجالات القانون :

للعرف أهمية كبيرة في بعض مجالات القانون مثل المعاملات التجارية التي رغم وجود القانون التجاري إلا أن أغلبية قواعد التعامل التجاري هي أعراف تجارية قديمة , و هناك مجالات يضيق فيها استعمال العرف مثل العقوبات الناتجة عن الجرائم فهذه لا مجال فيها للعرف بل لا بد لها من نص تشريعي.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1 -4 - قواعد العدالة و القانون الطبيعي :

أ - تعريف القانون الطبيعي :

المبادئ التي تمثل الأسس المشتركة بين جميع الأمم و في مختلف العصور أو بعبارة أخرى هي مجموعة المبادئ العليا التي يسلم العقل الإنساني السليم بضرورتها لتنظيم العلاقات بين الأفراد في أي مجتمع إنساني.

ب - تعريف قواعد العدالة : تعني ضرورة التسوية في الحكم بين الحالات المتشابهة و اختلافه في الحالات غير المتشابهة , و كذلك الأخذ بأقرب الحلول إلى الاعتبارات الإنسانية إذا تعددت الحلول لموضوع واحد, و عند الحكم على حالة ما يجب مراعاة الظروف الشخصية التي تحيط بالشخص في كل حالة. والاهتداء إلى العدالة يكون بالطبيعة والعقل .

يكون لجوء القاضي إلى هذين المصدرين للسببين التاليين :

- حتى لا يكون القاضي منكرا للعدالة يجب عليه أن يحكم في كل القضايا المعروضة عليه .

- حين لا يجد القاضي نصا في المصادر الأخرى يضع نفسه وكأنه المشرع وبالتالي يحكم وفق ما كان يضعه من قوانين لو عهد إليه بالتشريع على أن لا يبني حكمه على أساس معتقداته الخاصة

وإنما عليه أن لا يخالف في حكمه المبادئ التي تسود النظام القانوني المعمول به.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

2 ـ المصادر التفسيرية للقانون:

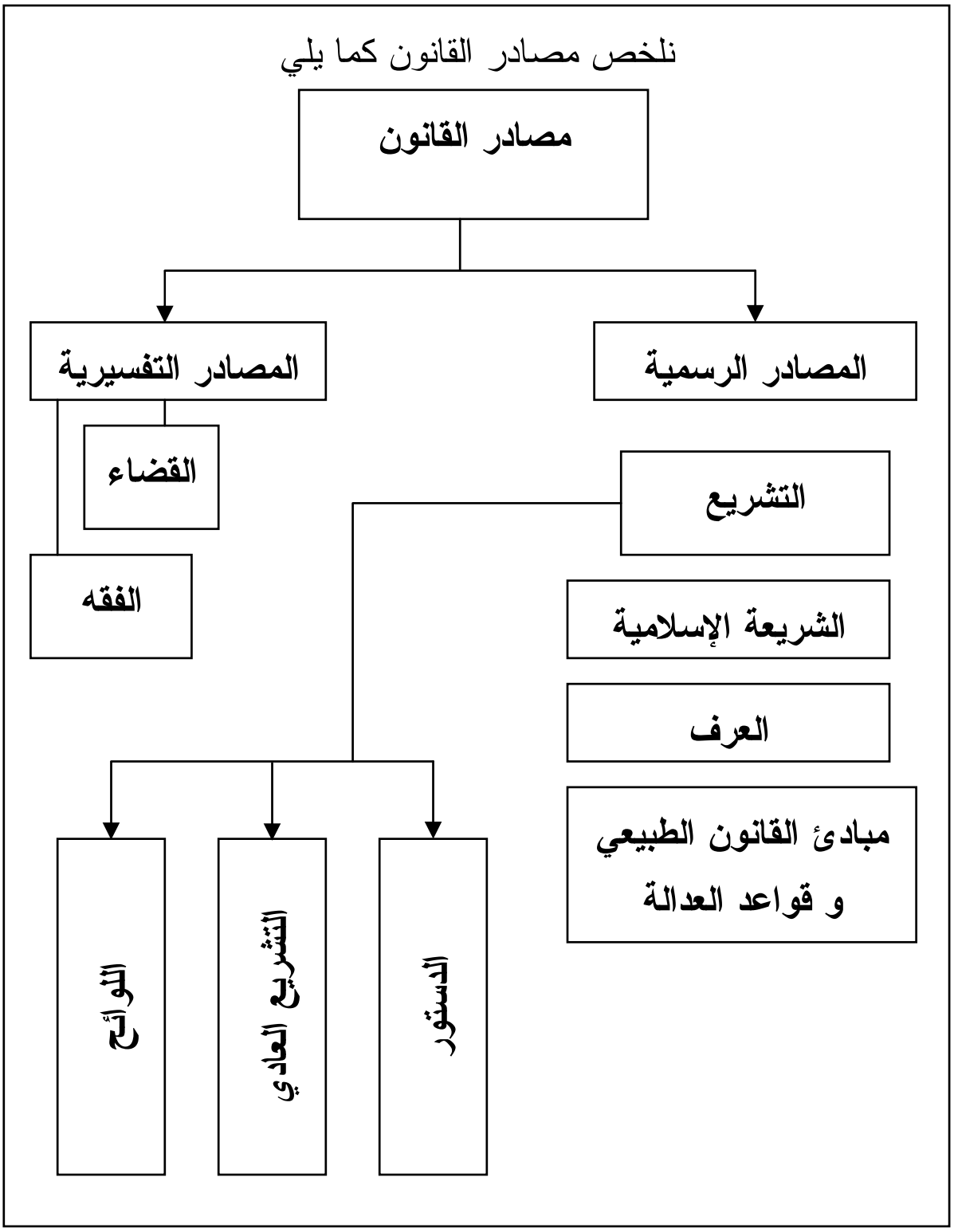
المصادر التفسيرية يقصد بها المراجع التي تساعد على توضيح ما في القاعدة القانونية من إبهام أو غموض.

أ ـ **الفقه** : هو ما يصدر عن الفقهاء باعتبارهم علماء في مادة القانون يشرحون ويفسرون القانون في كتاباتهم ويبدون آرائهم في مختلف المواضيع فالفقه هو الجانب النظري العلمي للقانون.

ب **القضاء** : هو ما يصدر عن المحاكم من أحكام تخص القضايا المعروضة عليها حين نتكلم عن دور القضاء كمصدر للقانون لا نعني بذلك الأحكام العديدة الصادرة في الحالات الفردية ولكن نعني استقرار هذه الأحكام في مجموعها على اتجاه معين. و في الجزائر المحكمة العليا هي محكمة قانون فهي تراقب تطبيق القانون و تفسيره بهذا الاعتبار .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الخلاصة



قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أسئلة التقويم الذاتي :

1 ـ اعتاد الناس في الجزائر على تقديم الهدايا في المناسبات (كالأعراس) والأعياد , هل يعتبر هذا عرفا ؟

2 ـ في بعض المناطق الريف الجزائري ونظرا لأهمية الأرض في الحياة هناك يتم حرمان المرأة من الميراث بدعوى المحافظة على وحدة الأرض وعدم انتقالها خارج العائلة، ورغم أن قانون الأسرة يعطي الحق للمرأة في الميراث وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ,فهل هذه الممارسة ونظرا لانتشارها تعتبر عرفا ؟

3 ـ في منطقة القبائل ,هناك ما يسمى بالجماعة وهو شبه مجلس القرية اعتاد الناس على اللجوء إليه للتقاضي في مسائل مختلفة .

ـ فهل تعتبر مسألة اللجوء إلي الجماعة في مسائل الصلح بين الزوجين عرفا في هذه المناطق؟

ـ هل اللجوء إلى الجماعة في مسائل القتل تعتبر من أعراف المنطقة ؟

4 ـ ما هي أنواع التشريع و من المختص بإصدارها ؟

5 ـ ما هو القانون الدستوري ؟ كيف يمكن لرئيس الجمهورية تعديل الدستور دون استفتاء كما ورد في دستور 96 ؟

6 ـ ما معنى نفاذ القانون ؟ ما معنى إصدار القانون ؟ هل يعتبر الإشهار في التلفزة لقانون ما كافيا لاعتباره قد تم نشره ؟

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أجوبة التقويم الذاتي :

الجواب(1):

لا يعتبر عرفا لأن هذا يدخل في المجاملات و التقاليد و رغم توفر الركن المادي .

فالركن المعنوي غير متوفر فلا أحد يعتقد بأن تقديم الهدايا هو ملزم ومخالفته تستوجب الجزاء

(حتى و إن كان هناك استنكار فهو محدود) لكن ليس هناك إلزام بالتعويض على الهدايا المقدمة سابقا.

الجواب(2):

هذه الممارسة لا تعتبر عرفا نظرا لمخالفتها للتشريع , التعويض يعتبر عادة اتفاقية .

الجواب(3):

ـ عملية الصلح بين الزوجين و ما ينشأ عنه من خلاف بين العائلتين القانون لا ينص على الجماعة :

ـ اللجوء إلى الجماعة عرف تتوفر فيه الركن المادي وهو الاعتياد على هذا السلوك منذ زمن بعيد و دون انقطاع .

ـ الركن المعنوي: و هو الاعتقاد بإلزامية أحكام الجماعة .

ـ القتل: فإن القانون يفرض التقاضي أمام المحاكم القضائية وعليه فليس من العرف اللجوء إلى الجماعة في مثل هذه المسائل وهذا فيه مخالفة للقانون.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الجواب الرابع (4):

أنواع التشريع هي :

- الدستور : ينبع من الشعب .
- التشريع العادي: ينبع من السلطة التشريعية .
- التشريع الفرعي : ينبع من السلطة التنفيذية .

الجواب (5):

ـ الدستور هو القانون الذي يبين أساس بناء الدولة و نظامها و الحقوق والواجبات و الحريات العامة و شكل الحكم و اختصاص السلطات المختلفة .

ـ التعديل دون الاستفتاء :

- يقدم رئيس الجمهورية المشروع للمجلس الشعبي الوطني .
- إذا حاز على 4/3 أصوات الإعفاء لا يعرض على الاستفتاء مع عدم معارضة المجلس الدستوري .

الجواب (6):

ـ نفاذ القانون أن يصبح واجب التطبيق بعد مروره على المراحل المختلفة من الاقتراح حتى النشر .

ـ إصدار القانون وهو بأن يأمر رئيس الجمهورية المعنيين من السلطة التنفيذية بتنفيذ القانون الجديد و يخبرهم بوجوده .

ـ لا يعتبر النشر قانونيا إلا إذا صدر في الجريدة الرسمية .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة 4: التنظيم القضائي الجزائري

الكفاءات المستهدفة :

- يعرف القضاء و يحدد تنظيمه الهيكلي في الجزائر.

الحجم الساعي: 4 ساعات

المراجع: الكتب المدرسية المقررة

تصميم الدرس

تمهيد

1 ـ تعريف القضاء ومبادئه.

2 ـ السلطة القضائية.

3 ـ قضاة التحقيق :

الخلاصة

أسئلة التقويم الذاتي :

أجوبة التقويم الذاتي :

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تمهيد

تطورت العلاقات بين أفراد المجتمعات المختلفة و استقرت , وأصبح تنظيم هذه العلاقات و المحافظة علي العدل و المساواة وحقوق المجتمع موكولا إلى الدولة باعتبارها صاحبة السيادة و السلطة , فهي التي تصدر القواعد القانونية الملزمة لجميع أفراد المجتمع فتبين بموجبها الحقوق والواجبات و هي التي تنوب عن المجتمع في مهمة الفصل في المنازعات وتنفيذ الجزاء جبرا على المخالف للقواعد القانونية .

ونظرا لاتساع المجتمعات وزيادة أفرادها وتطور العلاقات فيما بينهم وتنوعها و ما نجم عن ذلك من نزاعات وتجاوزات للقانون، اتجه نظام الدولة الحديث إلى تخصيص جهاز خاص للقضاء , بما أصبح يعرف بالسلطة القضائية التي أسندت لها مهمة الفصل في المنازعات وإقامة العدل بين الناس جميعا دون تفريق أو تمييز، ومن أجل ضمان وحماية حقوق المجتمع و الأفراد المقررة من طرف القانون.والجزائر عرفت كباقي الدول تنظيم القضاء وفقا لخصوصيات المجتمع الجزائري.

كما تطور تنظيم الجهاز القضائي منذ الاستقلال بما يضمن استقرار المجتمع ويحقق العدل بين أفراده.

فما هي أهم مبادئ القضاء الجزائري؟ وما هي أهم قواعد التنظيم القضائي في الجزائر؟ عزيزي الدارس من أجل أن تستطيع في نهاية الوحدة الإجابة على هذه الأسئلة سنتطرق إلى تعريف القضاء ومبادئه،وإلى تنظيم القضاء الجزائري و أجهزته المختلفة و الجهاز البشري .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1 ـ تعريف القضاء و مبادئه:

1 ـ 1 تعريف القضاء:

الأصل في أفراد المجتمع , الالتزام بنظام المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يعرف كل واحد منهم حقوقه و التزاماته كفرد في هذا المجتمع أو كطرف في أي علاقة قانونية تنشأ فيه .

غير أن المنازعات بين أفراد المجتمع بسبب الاختلاف في تفسير القانون،أو الاختلاف في تحديد قيمة الحق, أو عند المخالفة الصريحة للقانون من طرف أحد أطراف العلاقة ,ولدت الحاجة إلى التقاضي وهي اللجوء إلى جهة تفصل في هذه المنازعات بدقة وسرعة تساهم في استقرار المجتمع وطمأنة أفراده و هذه الجهة هي القضاء.

وهو الفصل في المنازعات و إقرار الحقوق بين أفراد المجتمع وفقا للقانون .

فالقضاء هو مرفق من المرافق التي تقوم بها الدولة، وبهذا المعنى فإن القضاء هو جهاز من أجهزة الدولة يقوم على تأمين وظيفة بسط سلطان الدولة وتـأمين احترام القانون ومنع الاعتداء مما يوفر للناس الراحة والاطمئنان على حياتهم وأموالهم .

يصدر القضاء قراره في النزاع المعروض عليه فيكون قضاؤه عنوان الحقيقة في هذا النزاع، فلا يكون لأي من الخصوم أن يعاود المنازعة فيه و يجبرون على قبوله كعنوان للحقيقية وهذا ما يسمى " حجية الشيء المقضي فيه" هذه الحجية هي لب فكرة القضاء : ذلك أن المتنازعين

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تنتهي منازعتهم بصدور حكمه. وإلا لبقيت الحقوق هائمة من غير استقرار ولظلت محل الخلاف لا تنتهي , فيجب على الأقل أن تكون هناك نهاية لكل نزاع و قد أنيط بالقضاء مهمة وضع نهاية سليمة لكل نزاع.

1 . 2) مبادئ القضاء :

يقوم القضاء على مبادئ أساسية تهدف إلى توضيح القواعد الأساسية التي يبنى عليها تنظيم السلطة القضائية في بلد ما أو القواعد التي تبين العلاقة بين هذه السلطة وباقي السلطات في هذا البلد .

وفي الجزائر يمكن أن نحدد أهم هذه المبادئ في مبدأ الحق في اللجوء إلى القضاء، مبدأ المساواة أمام القضاء، مبدأ التقاضي على درجتين،اللامركزية القضائية و ازدواجية القضاء .

أ) حق اللجوء إلى القضاء:

هو حق دستوري في متناول كل شخص إذ تنص المادة 140 من دستور 1996 على ما يلي:

أساس القضاء مبادئ الشرعية و المساواة .الكل سواسية أمام القضاء، وهو في متناول الجميع و يجسده احترام القانون .

وهذا الحق هو مجاني، أي أن المتقاضين معفون من دفع مقابل لجوئهم للقضاء ألا من بعض الرسوم الزهيدة التي تدفع لخزينة الدولة مقابل استفادتهم من الخدمات القضائية ورغم أن حق التقاضي هو حق عام لا يجوز التنازل عنه بشكل مطلق، إلا أن القانون يجيز الاتفاق على عدم اللجوء إلى القضاء وذلك بلجوء الأطراف المتنازعة إلى التحكيم وذلك بأن

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

يختاروا لأنفسهم شخصا أو أشخاصا يحكمونهم فيما وقع بينهم من نزاع دون تدخل أو رقابة من القضاء .

و يظهر وجود هذا الحق في كون مجرد الفشل في الدعوى لا يترتب عليه حق المدعى عليه في التعويض للجانب الآخر لأن رفع الدعوى كان استعمالا لحق عام .

ب ـ المساواة أمام القضاء:

نصت المادة 170 من دستور 96 على أن أساس القضاء مبادئ الشرعية والمساواة , و الكل سواسية أمام القضاء. وقد فسرت المادة 29 من الدستور ذلك :" كل المواطنين سواسية أمام القانون، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي ". وهذه المساواة في القضاء بين الخصوم تحقق بسبب وجود الجهات القضائية المختصة، و وحدة القانون الذي يحكم النزاع وإعطاء الخصوم المدة الكافية لتقديم طلباتهم ودفوعهم، و إعطائهم فرصا متساوية في الإثبات وإجراءات التحقيق والإطلاع على الأوراق و المستندات المقدمة في الدعوى، المواجهة في سماع أقوال الخصوم، تأجيل نظر الدعوى في حالة ثبوت مانع لأحد الخصوم ....الخ .

ج ـ التقاضي على درجتين :

المقصود هو التوجه إلى جهة قضائية ابتدائية يطرح عليها النزاع لأول مرة تفصل فيه وفق إجراءات معينة مع إمكانية التوجه إلى جهة قضائية استئنافية يطرح عليها النزاع لثاني مرة و ذلك من أجل مراجعة هذا الحكم

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

بإعادة النظر في الوسائل المقدمة من الخصوم المتنازعين و تطبيقها على النصوص القانونية الجاري بها العمل .و يسمح هذا المبدأ للمتقاضين يتدارك ما فاتهم من أوجه الدفاع في الدرجة الأولى .ويقتضي تطبيق هذا المبدأ عدم جواز مشاركة القاضي الذي فصل في النزاع لأول مرة في نظر القضية على مستوى الاستئناف.

د ـ اللامركزية القضائية :

إن تقريب القضاء من المتقاضين استدعى أن يعتمد النظام القضائي الجزائري على نظام هرمي قاعدته المحاكم الموجودة على مستوى كل دائرة أو كل منطقة من أنحاء الوطن موزعة بشكل عادل حسب الكثافة السكانية المختصة في الاستئناف والتي كانت في بداية الاستقلال ثلاثة (3) مجالس قضائية وأصبحت 31 مجلسا قضائيا منذ 1974 و قد تطور عددها تماشيا مع التقسيم الإداري و كثافة القضايا و هناك توجه لإنشاء مجلس قضائي على مستوى كل ولاية .

ه ـ ازدواجية القضاء :

كانت الجزائر منذ 1965 تطبق مبدأ وحدة جهة القضاء أي أن المنازعات كلها تخضع إلى جهة قضائية واحدة في البلاد وتخضع إلى إجراءات موحدة وجهة رقابة واحدة .

وقد أقر دستور 96 مبدأ ازدواجية القضاء وذلك بأن أدخل مبدأ تعددية الجهات القضائية بأن أصبحت نوعين هما القضاء العادي والقضاء الإداري، وقد أصبح لكل نوع جهة مراقبة خاصة به وهي المحكمة العليا

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

المختصة في تقويم المحاكم و المجالس القضائية العادية و مجلس الدولة المختصة في تقويم أعمال الجهات القضائية الإدارية.

كما أقر الدستور محكمة تنازع تتولى الفصل في حالات تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة باعتبارهما الضامنتان لتوحيد الاجتهاد القضائي كل منهما في مجال اختصاصه .

و هذا ما نصت عليه المادتين 152 و153 من دستور 96 المادة 152 : "

تمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية و المحاكم.

يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية .

تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد و يسهران على احترام القانون.

تؤسس محكمة تنازع تتولى الفصل في حالات تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا و مجلس الدولة.

المادة 153: يحدد قانون عضوي تنظيم المحكمة العليا، ومجلس الدولة، ومحكمة التنازع، وعملهم، واختصاصاتهم الأخرى.

2 ـ 2 التنظيم الهيكلي للقضاء :

أ ـ مقدمة حول ازدواجية القضاء في الجزائر:

عاد النظام القضائي الجزائري إلى ما يسمى بالنظام المزدوج , ويقصد به فصل القضاء العادي عن القضاء الإداري وهذا النظام يقابل النظام القضائي الموحد أي أنه يتم التقاضي في نفس الهيئة سواء بالنسبة للقضايا العادية أو الإدارية و قد تم الفصل بين القضاء ين نظرا لخصوصية كل منهما.

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ب ـ الهيكل التنظيمي للقضاء العادي:

يتكون النظام القضائي العادي من ثلاث مستويات هي:

ب ـ 1 المحاكم: يقصد بها الجهة القضائية التي تنظر في الدعاوى المختلفة عند رفعها للقضاء في الدرجة الأولى من درجات التقاضي، وتتكون المحاكم من غرف متخصصة في كل نوع من القضايا مثل الغرف المدنية، غرف الأحوال الشخصية، الغرفة الجنائية وهي غير موجودة في كل المحاكم, الغرفة الاجتماعية، الغرفة التجارية. وعادة ما تكون المحاكم على مستوى عدة دوائر أو على مستوى دائرة كبيرة. ويرأس المحكمة قاض ويساعده عدد من القضاة في أداء مهامه. والأحكام التي تصدرها المحاكم قابلة للاستئناف أمام المجالس.

ب ـ2 المجالس:

تختص المجالس بنظر الدعاوى التي فصلت فيها المحاكم إذا تم الطعن فيها من طرف أحد أطراف النزاع على شرط أن تكون قابلة للاستئناف وأن يتم ذلك في الآجال المحددة قانونيا .

و المجالس تكون على رأس كل ولاية أو عدة ولايات إذا كانت كثافتها السكانية ضعيفة، والمجالس تتكون هي الأخرى من غرف مدنية وتجارية وجزائية وغرفة للاتهام .

و يرأس المجلس قاضي و يعاونه مجموعة من القضاة المتخصصين .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أما نوع القضايا التي ينظر فيها المجالس فهي كل القضايا سواء كانت مدنية أو تجارية (ماعدا القضايا الإدارية) والمجالس القضائية الجزائية تتشكل من ثلاثة عناصر هي :

- **العنصر الأول** : قاضي واحد إذا تعلق الأمر بالمخالفات و ثلاثة قضاة فأكثر إذا تعلق الأمر بالجنح و الجرائم .
- **العنصر الثاني** : النيابة العامة لأن وكيل الدولة أو وكيل الجمهورية يمثل المجتمع و يطالب بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين .
- **العنصر الثالث** : و هو كاتب الجلسة .

ب ـ مهلة الاستئناف :

هي المهلة الممنوحة للشخص للطعن في الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية . ففي القضايا المدنية فإن مهلة الاستئناف هي شهر واحد ابتداء من تاريخ صدور الحكم إذا حضر المعني بالأمر أو من تاريخ تبليغه له في حالة عدم حضوره. أما في القضايا الجنائية (المخالفات والجنح) فهي عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم.

ب ـ 3 المحكمة العليا:

يطلق عليها في بعض الدول بمحكمة النقض، وهي محكمة واحدة على المستوى الوطني و تعتبر رأس التنظيم الهرمي للهيئات القضائية في الدولة. فهي تشرف وتراقب جميع المحاكم للتأكد من سلامة تفسير القوانين و صحة تطبيقها على مختلف المستويات القضائية.

أ ـ غرف المحكمة العليا:

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تتكون المحكمة العليا من ست غرف تختص كل منها اختصاصا نوعيا على الوجه التالي:

- الغرفة المدنية .
- غرفة الأحوال الشخصية .
- الغرفة التجارية و البحرية .
- الغرفة الاجتماعية (لمنازعات العمل أو قضاء العمل).
- **الغرفة الجنائية الأولى** : و تختص في النظر في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات و المحاكم العسكرية وغرف الاتهام وقضايا تسليم المجرمين .
- **الغرفة الجنائية الثانية** : وتختص في النظر في الأحكام الجزائية الصادرة من محاكم الجنح و محاكم الأحداث و محاكم المخالفات .

ب ـ تشكيلة المحكمة العليا :

تتشكل المحكمة العليا من رئيس أول و نائب رئيس و ستة مستشارين رؤساء غرف وسبعة وثلاثين مستشارا يكلف أحدهم بعمل الفهارس التشريعية بينما باقي الأعضاء فيكونون الغرف الستة التي تعمل في المحكمة. كما يضم المجلس نائب عام لدى المحكمة العليا و نائب مساعد و ستة مدعين عامين، وهم جميعا من قضاة النيابة العامة. وتضم المحكمة رئيس كتاب الضباط وستة كتاب وعدد من الكتبة يقومون بتحرير محاضر الجلسات في الغرف الست ومحاضر التحقيق في المحكمة.

ج ـ اختصاصات المحكمة العليا :

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تختص الغرف الست في المحكمة في النظر في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المجالس القضائية أو المحاكم .والطعون التي ترفع للمحكمة نوعان هما : الطعن بطريقة النقض، والطعن بطريقة التماس إعادة النظر .

وتسمى هذه الطعون بطرق الطعن غير العادية , لأنها مؤسسة على وقوع خطأ في تطبيق القوانين أو تفسيرها أوعند تعارض أحكام صادرة من محكمتين مختلفتين. فالطعون التي تقدم للمحكمة إما أن ترفضها فيكون الحكم المطعون فيه صحيحا ونافذا و إما أن تقضي بإلغاء الحكم المطعون فيه .

و معنى ذلك أن الحكم كان غير قانوني فهو باطل. و في هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تعيد ملف الدعوى لتنظر فيه محكمة أخرى من نفس الدرجة أو إلغاءه و يسمى هذا الحكم المطعون فيه فلا تعاد المحاكمة .

ه ـ مهلة الطعن بالنقض :

هي المهلة التي تمنح للشخص للطعن في الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية و أقره المجلس القضائي عندما استأنف فيه . فإذا تجاوز هذه المهلة لم يعد من حقه الطعن في الحكم . بالنسبة للقضايا المدنية مهلة الطعن بالنقض في الأحكام القضائية النهائية هي شهرين من تاريخ تبليغ الخصم بالحكم .

و إذا كان الخصم مقيما في الخارج فهي ثلاثة أشهر. أما في القضايا الجنائية فمهلة الطعن بالنقض في الحكم هي ثمانية أيام من صدور الحكم النهائي وتكون المدة شهر إذا كان أحد أطراف الدعوى مقيما بالخارج .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

جـ ـ الهيكل التنظيمي للقضاء الإداري:

يختص القضاء الإداري بالقضايا التي تكون الدولة طرفا فيها بصفتها صاحبة السيادة و السلطة ,أي النزاعات التي يختص بها القضاء الإداري، حيث تكون الدولة أو أحد فروعها طرفا فيها باعتبارها مسؤولة عن سير المصالح العامة من جهة، و ممثلة للسلطات العامة من جهة أخرى مما يستوجب قضاء مختصا بالمنازعات الإدارية وذلك تحقيقا لمراعاة حسن الإدارة العامة وحماية الفرد من تعسف الإدارة .

و يتكون القضاء الإداري كما يلي :

ج ـ 1 مجلس إداري: أول درجات التقاضي الإداري و هو المختص بالنظر في القضايا المقدمة من أحد أطراف النزاع عند ما تكون الدولة طرفا فيها بصفتها صاحبة سلطة أو سيادة .

ج ـ2 مجلس الدولة: وهو المقابل للمحكمة العليا في القضاء العادي, و هذا ما نصت عليه المادة 152 من دستور96 " يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية " كما بينت نفس المادة دور مجلس الدولة حيث نصت على أنها تضمن توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد و يسهر على احترام القانون وبالتالي فإنه يقوم بنفس دور المحكمة العليا و لكن بالنسبة للقضاء الإداري. و قد صدر القانون العضوي رقم 01/98 لتنظيم اختصاصات مجلس الدولة .

ج ـ 4 التنازع بين القضاء الإداري و العادي: يمكن أن يقع بين القضاء العادي و القضاء الإداري تنازع الاختصاص أي من المختص بالنظر في قضية معينة هل هو القضاء العادي أم الإداري و ذلك إما بالدفع

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

بالاختصاص من أحد القضائيين أو بالدفع بعدم الاختصاص في هذه الحالة لابد من وجود جهة قضائية تفصل هذا النزاع وقد حددت المادة 152 من دستور 96 هذه الجهة بمحكمة التنازع حيث تنص على ما يلي:

" تؤسس محكمة تنازع تتولى الفصل في حالات تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا و مجلس الدولة"

د ـ المحكمة العليا للدولة:

وهي محكمة خاصة وحديثة النشأة صمن النظام القضائي الجزائري ظهرت مع دستور 96 حيث نصت المادة 158 منه على ما يلي: " تؤسس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، ورئيس الحكومات عن الجنايات والجنح التي يرتكبانها بمناسبة تأديتهما مهامهما "

ه ـ المجلس الأعلى للقضاء :

وهو مجلس إداري مهمته السهر على السير الحسن للسلطة القضائية في جانبها الوظيفي .

يرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس باعتباره القاضي الأول في البلاد وينوبه وزير العدل .

يقرر المجلس الأعلى للقضاء تعيين القضاة و نقلهم وسير سلمهم الوظيفي ويسهر على احترام أحكام القانون الأساسي للقضاء وعلى رقابة انضباط القضاة تحت رئاسة الرئيس الأول للمحكمة العليا

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

(م 155 من دستور96) و يعتبر القاضي مسئولا أمام المجلس الأعلى للقضاء عن كيفية قيامه بمهمته حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون (م 149 دستور 96) ويبدي المجلس الأعلى للقضاء رأيه الاستشاري قبليا في ممارسة رئيس الجمهورية حق العفو.

2 ـ 3 الجهاز البشري للقضاء:

إن العنصر البشري من أهم ركائز القضاء، و يتكون الجهاز البشري للقضاء من القضاة، و أعوان لهم يساعدونهم في تأدية مهامهم.

أ ـ القضاة :

ـ تعريف القضاة:

هم أعضاء السلك القضائي المكلفين بتطبيق القوانين وذلك بالحكم في المنازعات والخصومات التي تنشأ في المجتمع وذلك باعتبارهم هيئة في الجهة القضائية المكلفة بإصدار الأحكام (المحكمة , المجلس القضائي) أو باعتبارهم أعضاء في النيابة العامة الممثلة للسلطة القضائية .

ـ أنواع القضاة : من التعريف نستنتج أن القضاة نوعين:

- **قضاة الحكم** : هم الذين تتشكل منهم هيئة الحكم في المحاكم أو المجالس القضائية و يطلق عليهم اسم القضاء الجالس. و باعتبار أن القاضي يصدر الأحكام في المنازعات المعروضة عليه فيكون قضاؤه بذلك عنوان الحقيقة في هذا النزاع وأن المتنازعين تنتهي خصومتهم بصدور حكم القاضي ولهذا فإن القانون قد حمى القضاة وأقر مبدأ استقلال

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

القضاة حين إصدارهم للأحكام و جعل ذلك مبدأ دستوريا حيث نصت عليه المواد 138 ، 147، 148 من دستور 96.

المادة 138 : السلطة القضائية مستقلة، و تمارس في إطار القانون .

المادة 147 : لا يخضع القاضي إلا للقانون .

المادة 148 : القاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته، أو تمس نزاهة حكمه .

وهكذا يمكن تلخيص أهم الضمانات لاستقلالية القاضي في الحالات التالية:

ـ ضمان عدم التدخل في عمله.

ـ حمايته من التهديدات و الضغوط .

ـ التأديب عن طريق المجلس الأعلى للقضاء وعدم تدخل أي جهة أخرى في ذلك .

ـ الحق في النقل و الاستقالة.

ومن جهة أخرى يحمي القانون المتقاضين من أي تعسف للقاضي حيث نصت المادة 150 من الدستور على ما يلي "يحمي القانون المتقاضي من أي تعسف أو انحراف يصدر من القاضي " .

و يمكن تلخيص أهم ضمانات حماية المتقاضين في الحالات التالية :

ـ منع القضاة من تولي المهام النيابية .

ـ منع القضاة من ممارسة أي عمل من شأنه عرقلة العدالة.

ـ منع القضاة من الانتماء إلى أي جمعية ذات طابع سياسي .

ـ ترتيب طريق خاص لمخاصمة القضاة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

- **قضاة النيابة العامة :**

وهم قضاة أعضاء في النيابة العامة حيث يؤدون خدماتهم في الجهاز القضائي باسم الدولة و المجتمع فيعتبرون بذلك من القضاة ولكنهم لا يملكون الحكم بل يقفون للمرافعة أو إبداء الرأي أمام المحكمة.

إن قضاة النيابة العامة هم قضاة مثل القضاة الآخرين من حيث شروط توظيفهم ومن حيث خضوعهم إلى فترة التدريب أو التربص وإجراءات الترقية والتأديب. ولا يختلف أي صنف عن الآخر فيما يتعلق بالحقوق والواجبات و إنما يختلف قضاة النيابة عن قضاة التحقيق وقضاة الحكم من حيث اختصاصات كل واحد منهم .

كما أنهم يباشرون ويحركون الدعوى العامة باسم الشعب ونيابة عن المجتمع الجزائري ضد كل شخص متهم بجريمة معينة. ويحضرون الجلسات ويسهرون على تطبيق القانون و تنفيذ الأحكام القضائية. ومما نصت عليه المادتان 36 ـ 37 من قانون الإجراءات الجزائية هو أن يتولى قاضي النيابة العامة سواء كان برتبة وكيل الجمهورية أو النائب العام أو مساعد لهما تلقي شكاوي المواطنين وتقارير ومحاضر الشرطة القضائية . ويتخذ بشأنها ما يراه ضروريا من الإجراءات اللازمة للبحث وإثبات الجرائم المتعلقة بالقانون العقابي أو اللازمة لضبط المجرمين وجمع الأدلة. حيث يقوم بها بنفسه أو بواسطة أعوان الشرطة القضائية. ثم بعد ذلك يحيل تلك المحاضر أو الشكاوى إما إلى قضاة جهة التحقيق إذا كانت القضية أو الدعوى الجزائية معقدة نوعا ما وتتطلب المزيد من البحث والتحري وإما إلى قضاة جهة الحكم إذا كانت القضية لا تتطلب

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

تحقيقا آخر بواسطة قضاة التحقيق إن قضاة النيابة العامة هم قضاة مثل القضاة الآخرين من حيث شروط توظيفهم ومن حيث

خضوعهم إلى فترة التدريب أو التربص وإجراءات الترقية والتأديب. و لا يختلف أي صنف عن الآخر فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وإنما يختلف قضاة النيابة عن قضاة التحقيق و قضاة الحكم من حيث اختصاصات كل واحد منهم .

3 ـ قضاة التحقيق :

يعينون لممارسة مهام التحقيق ويقع اختيارهم لهذه المهمة من بين قضاة المحكمة، و ذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتناط بقاضي التحقيق مهمة البحث و التحري عن الجرائم و كشف المجرمين.
و جمع ما يمكن جمعه من أدلة الإثبات. ويقوم بأعمال التحقيق ليس من تلقاء نفسه و إنما بناء على طلب من ممثل النيابة العامة الذي هو وكيل الجمهورية , أو تبعا لشكوى من شخص ما، ولا يجوز لقاضي التحقيق أن يجلس للحكم في قضية سبق له أن حقق فيها وإلا كان الحكم باطلا. وهؤلاء القضاة يقومون بأعمالهم و وظائفهم تحت رقابة رئيس غرفة الاتهام في كل ما يتعلق بسير التحقيق ويلتزمون بتوجيهاته ..

ب ـ الأسلاك المساعدة للقضاء :

ـ كتاب الضبط : إن كتابة الضبط تعني مجموع الكتبة الموجودين بالمحكمة والمكلفين بمساعدة القضاة في تنظيم جلسات المحاكم وإعداد الملفات وتحرير الأحكام والتوقيع عليها إلى جانب القاضي.

وهم إلى جانب ذلك مكلفون باستلام عرائض افتتاح الدعاوى المدنية وتسجيلها في سجل خاص، وتسليم المعنيين نسخا من الأحكام التنفيذية، وغير التنفيذية الصادرة عن المحكمة التي ينتمون إليها.

كما أنهم مكلفون أيضا بحضور الجلسات المدنية أو الجزائية . وحضورهم هذا حضور ضروري لابد منه لصحة الإجراءات ولسلامة وحجية حكم المحكمة، إذ أن انعقاد جلسة ما، من جلسات المحكمة و مباشرة إجراءات المرافعة والنطق بالحكم دون حضور كاتب الضبط يجعل كل أعمال المحكمة و حكمها مشوبين بالبطلان، و يشرف على كتابة الضبط كاتب يدعى رئيس كتاب ضبط المحكمة يقوم بتنسيق عمل زملائه من الكتاب و يكون أداة وصل بينهم و بين قضاة المحكمة.

ب ـ 1 ـ سلك المحاماة : يعتبر المحامي عنصرا أساسيا في النظام القضائي إذ أنه يساعد المتقاضين في الدفاع عن أنفسهم و الدفاع حق معترف به في الدستور (المادة 151/ د 96) كما أن الحق في الدفاع مضمون لمن لا تسمح له إمكانياته بتوكيل محام في القضايا الجزائية حيث تنتدب له المحكمة محاميا بدون مقابل والقانون ينظم سلك المحاماة بحيث يشترط مواصفات معينة في المحامين منها أن يكون جزائري الجنسية منذ خمس سنوات. و لا يقل عمره عن 19 سنة . وحائزا لشهادة الإجازة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

في الحقوق , متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية، و مستوفي شروط القيام بالخدمة المدنية أو الإعفاء منها، ومقيما بدائرة اختصاص المجلس القضائي حيث يتعين أن يكون له مكتب بها .

كما يبين القانون حقوق وواجبات المحامين ومن أهمها أنه يجب على المحامي أن يلتزم باحترام القوانين و الأنظمة و تقاليد المهنة، وذلك تجاه القضاة و زملائه المتقاضين وأن يلتزم ببذل كل مجهود لمساعدة العدالة ومساعدة المواطنين بكل نزاهة وإخلاص وصدق وعليه يحتفظ بسر المهنة فيما يتعلق بوثائق ومستندات الأطراف وأن يلتزم بتقديم المساعدة القضائية عندما تطلب منه قانونا .

ومن حقوق المحامين أنه يحق لكل محامي أن يمارس تمثيل الأطراف والدفاع عن حقوقهم في جميع أنحاء التراب الوطني. وأمام جميع الجهات القضائية وأنه لا يجوز تفتيش مكتبهم دون حضور أمين الناحية أو بعد إشعاره شخصيا ومن حقوقهم قبول مكافآت من أتعابهم وضرورة منحهم الاحترام اللازم لهم أثناء ممارستهم لمهام مهنتهم .

ب .2 الموثقون: وهم يقومون بدور هام في النظام القضائي يتمثل توثيق العقود التي تتضمن ملكية العقارات و حقوق عقارية، أو محلات تجارية أو صناعية أو التخلي عن أسهم في شركة أو توثيق عقود زواج أو عقود إيجار أو غيرها من العقود المؤسسة أو المعدلة للشركات، و الوصايا والهبات .

و المتمثلة كذلك في تحرير مثل هذه العقود و حفظ أصولها و تسليم المعنيين نسخا عنها بعد أن يكون قد تم تحريرها وفقا للقانون، وبعد

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

التوقيع عليها من المساعدين ومن كل الأطراف والشهود والموثق نفسه. وبذلك يتم اعتبار عملهم ضامن للحقوق.

ب. 3 المحضر: يقوم المحضر بدور هام في تنفيذ الأحكام القضائية والسعي لضمان حقوق المحكوم لصالحهم.

بـ .4 الخبراء: وهم ذووا الاختصاص الذين يعملون مع القضاء ويساعدون القضاة في إبراز الجوانب المختلفة للقضايا المعروضة عليهم مثل خبراء المالية و المحاسبة أو الأطباء....الخ .

فالخبير هو شخص له معلومات متخصصة تتعلق بمادة معينة من المواد العلمية التي لا تتوفر للقاضي

ولا يشملها عمله ولا تكوينه، و هو شخص يحتاج القاضي أحيانا إلى خبرته و إلى معلوماته لتحليل وقائع معينة أو فحص وثائق محددة وتوضيحها و ذلك تسهيلا. لعمل القاضي نفسه من اجل الحصول إلى الحقيقة، ويتم تعيين الخبير بناء على طلب الخصوم أو بناء على رغبة القاضي أو طلب النيابة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الخلاصة

1 ـ المحكمة العليا :

تقع في الهرم القضائي،و همتها النظر في الطعون التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المجالس القضائية والحاكم . إن عمل المحكمة العليا يتمثل في متابعة احترام تطبيق القانون من طرف القضاة أي احترام الإجراءات القانونية و ليس النظر في موضوع الدعوى، فهي تنظر في كل الدعوى و ليس في موضوعها .

2 ـ المجالس القضائية :

و تدعى محاكم الدرجة الثانية أو محاكم الموضوع، وهي تتوسط الهرم القضائي و مهمتها النظر في الدعاوى التي فصلت فيها المحاكم الابتدائية، ولكن أحد الخصوم طعن في الحكم عن طريق الاستئناف

وهي تنظر في كل و موضوع الدعوى.

3 ـ المحاكم الابتدائية :

و تدعى بمحاكم الدرجة الأولى و تأتي في قاعدة التنظيم القضائي , و تختص بالنظر في الدعاوى التي يرفعها الأشخاص (قضايا مدنية أو تجارية)

4 ـ مجلس الدولة :

يختص في النظر في الطعون بالبطلان في القرارات التنظيمية أو القرارات الفردية الصادرة من السلطات الإدارية (مثلا موظف تعرض إلى الطرد)

محكمة التنازع : تتولى الفصل في تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أسئلة التقويم الذاتي :

إملأ الفراغات التالية :

ـ الهيئة التي تعرض عليها القضايا العادية في أول درجة للتقاضي هي ..... و يتم استئناف الحكم أمام ..... و في حالة النقض فإن الهيئة التي تقوم بذلك هي .....

ـ القضاة أنواع هم القضاة الجالسون و هم قضاة ..... الذين يصيدون الأحكام و القضاة ..... و هم أعضاء النيابة العامة وهناك آخرون هم قضاة .....

ـ القضاء الجزائري يقوم على مبدأ ..... القضاء حيث يوجد قضاء ..... و قضاء ..... تكون الدولة طرفا فيه باعتبارها صاحبة السيادة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أجوبة التقويم الذاتي :

ـ الهيئة التي تعرض عليها القضايا العادية في أول درجة للتقاضي هي **المحكمة** و يتم استئناف الحكم أمام **المجلس القضائي** وفي حالة النقض فإن الهيئة التي تقوم بذلك هي **المحكمة العليا**.

ـ القضاة أنواع هم القضاة الجالسون وهم قضاة **الحكم** الذين يصيدون الأحكام و **القضاة الواقفون** وهم أعضاء النيابة العامة و هناك آخرون هم قضاة **التحقيق** .

ـ القضاء الجزائري يقوم على مبدأ **ازدواجية** القضاء حيث يوجد قضاء **عادي** وقضاء **إداري** تكون الدولة طرفا فيه باعتبارها صاحبة السيادة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

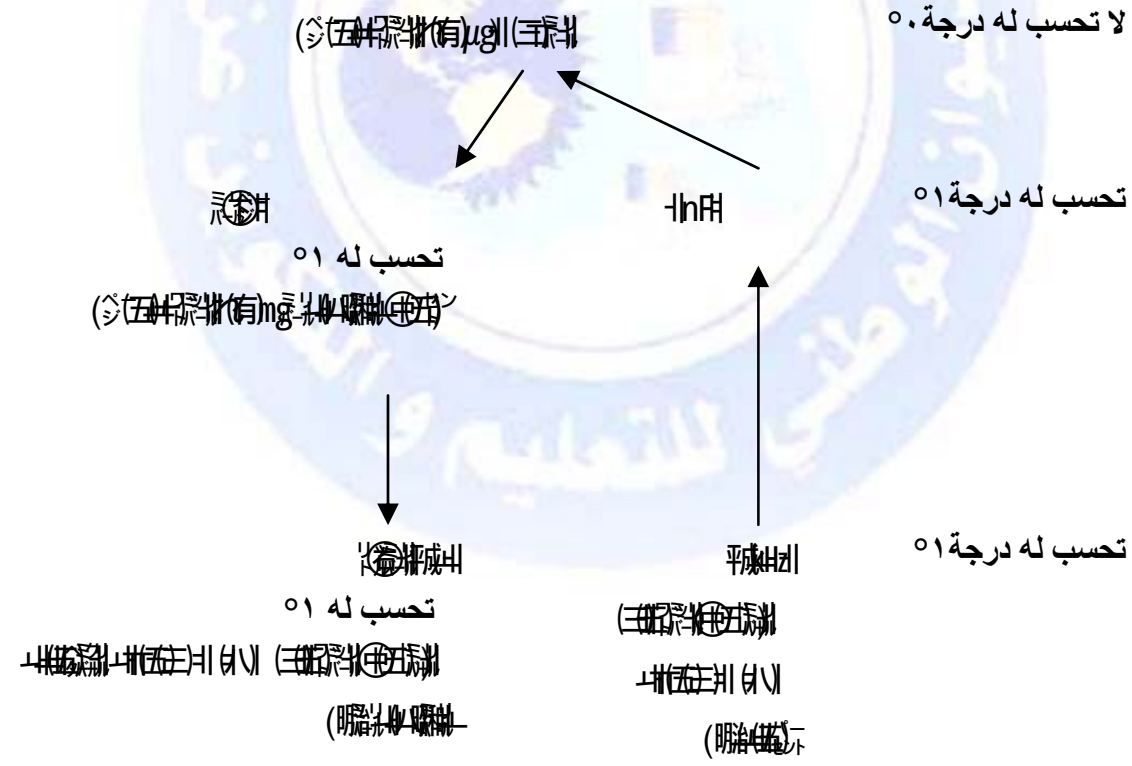
http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.oneid.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ア　ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾊﾟｽﾜｰﾄﾞを設定する。

イ　ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲｱｳｫｰﾙを設定する。

ウ　ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲﾙを暗号化する。

エ　ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲﾙを圧縮する。

オ　ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲﾙを分割する。

問題　次の文章の［　　］に適切な語句を入れよ。

［　　］は、ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾊﾟｽﾜｰﾄﾞを設定する。

［　　］は、ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲｱｳｫｰﾙを設定する。

［　　］は、ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲﾙを暗号化する。

［　　］は、ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲﾙを圧縮する。

［　　］は、ﾈｯﾄﾜｰｸ上のﾃﾞｰﾀを保護するために、ﾌｧｲﾙを分割する。

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

(二)

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

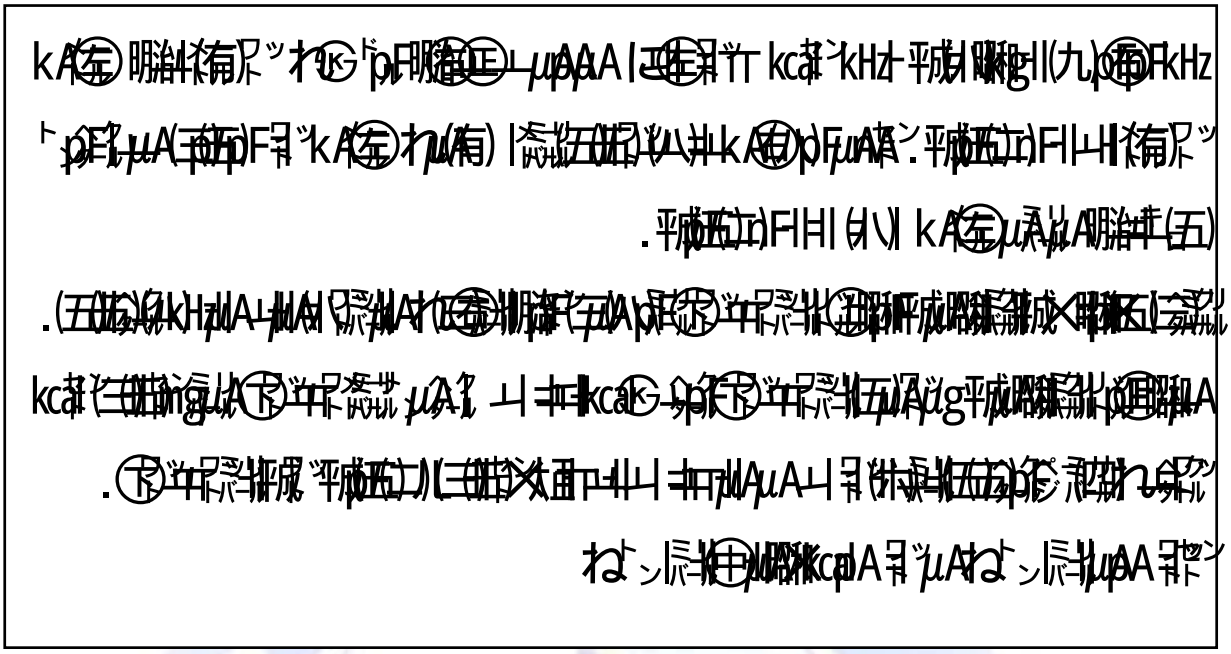
http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الحجم الساعي : ٥ سا

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

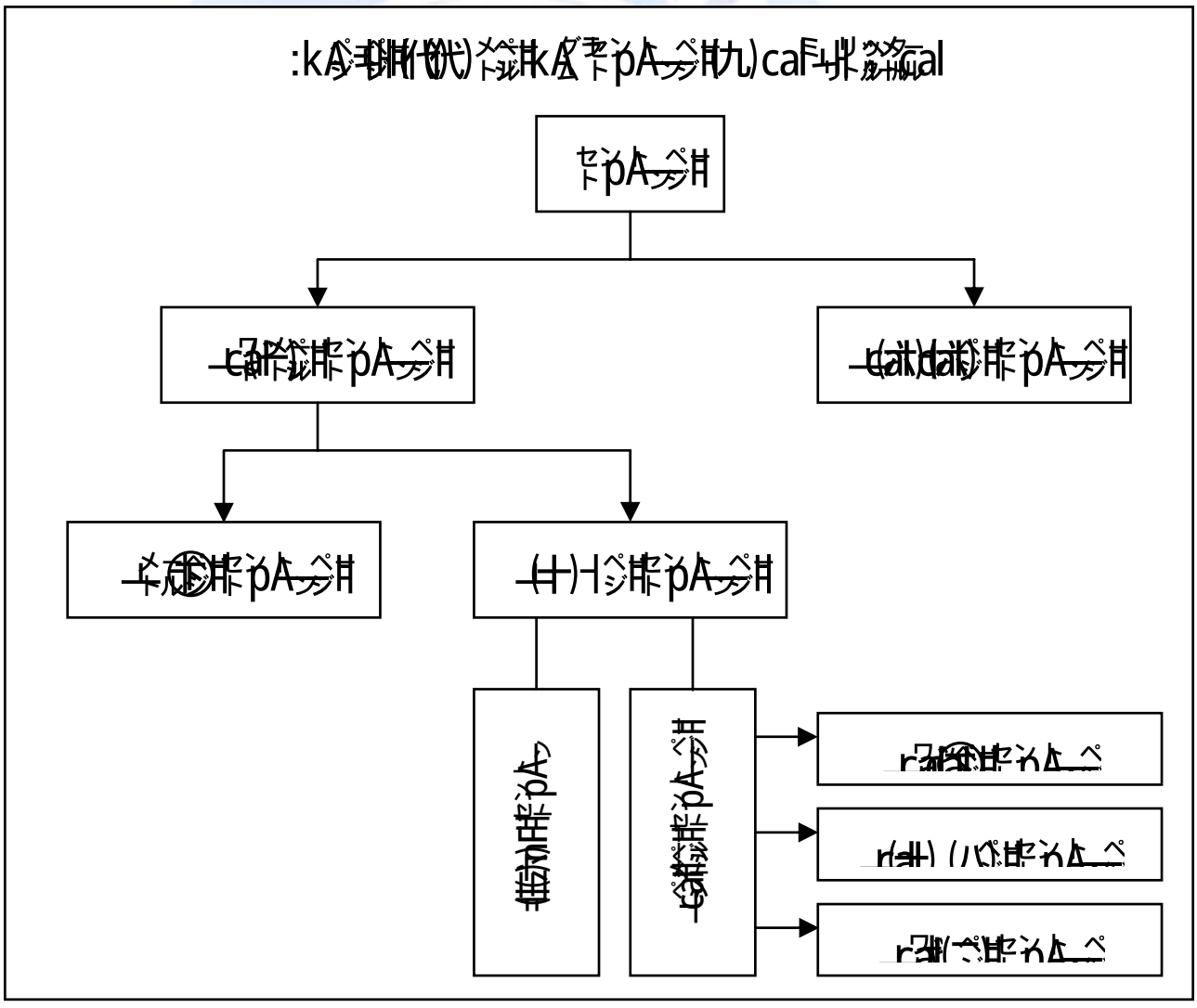
=

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

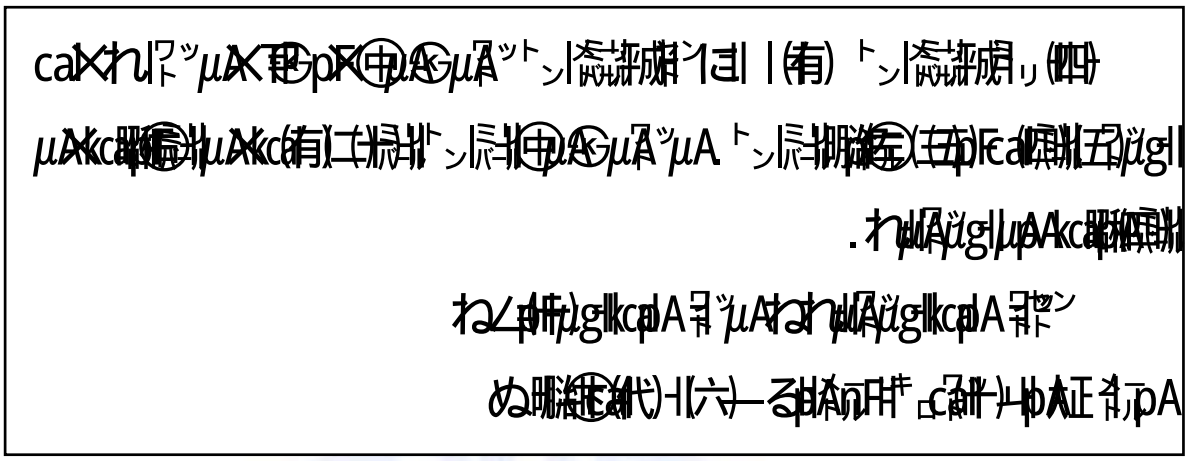
http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

: ペ有ジH ア,ィ

(H田HLA(有)パ平成㊧(株)(ユトリ)ルA平成KnA(有)pμAアウオkAトルアウ=平成(ニμA=kakaH田H平成nH田H(株)昭和

. サトルμAH田H(有)H田HA-pμA=キ六(五)ルニH(有)ハミイ㊧

(五)pF(有)gH田HA六pμAlと(有)gイ㊧HH(有) nAμA pAオ×(四)-聖A㊧パ-聖kA左ca(五)μA

㊧F(株)(ユトリ)pF-nA(五)×平成μA -聖ミルH(有)㊧H田Hpオ(五)×平成聖ミkA㊧kaμA聖ミルH(有)pμA㊧

. ジ平成(五)㊧ミHH(有)H田H(五)pF平成(ニ)ンベトH)AA左-聖ルH(有)H田HpF(五)kaH(五)ルnAμpF㊧ユ

. (五)(株)(ユトkA左H田H㊧FμAH田H(有)H田HμA(有)イ㊧kaA-聖ミ平成(上)MHpμA

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

= 排列(三)

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

:(Hz)ペン

.=

:ア

✓

.

✓

:mA

✓

.

✓

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

التفرقة بين العمل المدني والتجاري. لأن المشرع الجزائري لم يتعرض إلى تعريف العمل التجاري.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

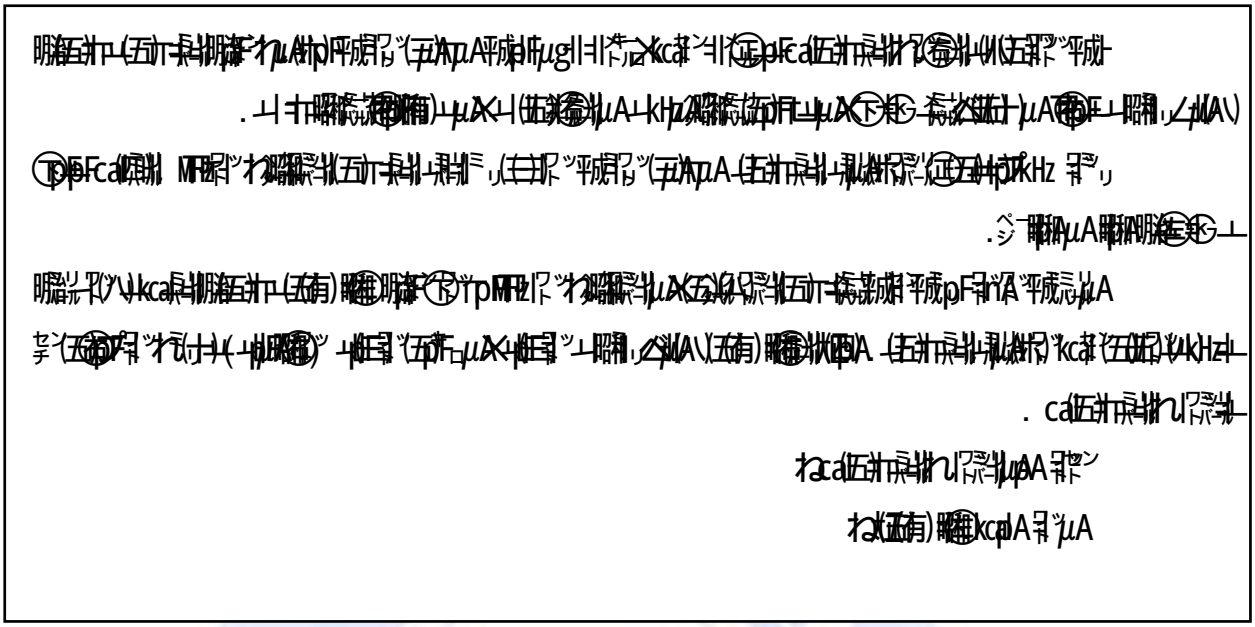
http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

الوحدة (١٣): المحل التجاري

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.oficd.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.oneid.edu.dz

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

: **Billet à ordre** :ア

:ル

:

✓

✓

:

✓

✓

✓

✓

✓

✓

✓

✓

:

:

:

:

:

:ア

:

http://www.onefd.edu.dz © جميع الحقوق محفوظة

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

:

=

:

:

:

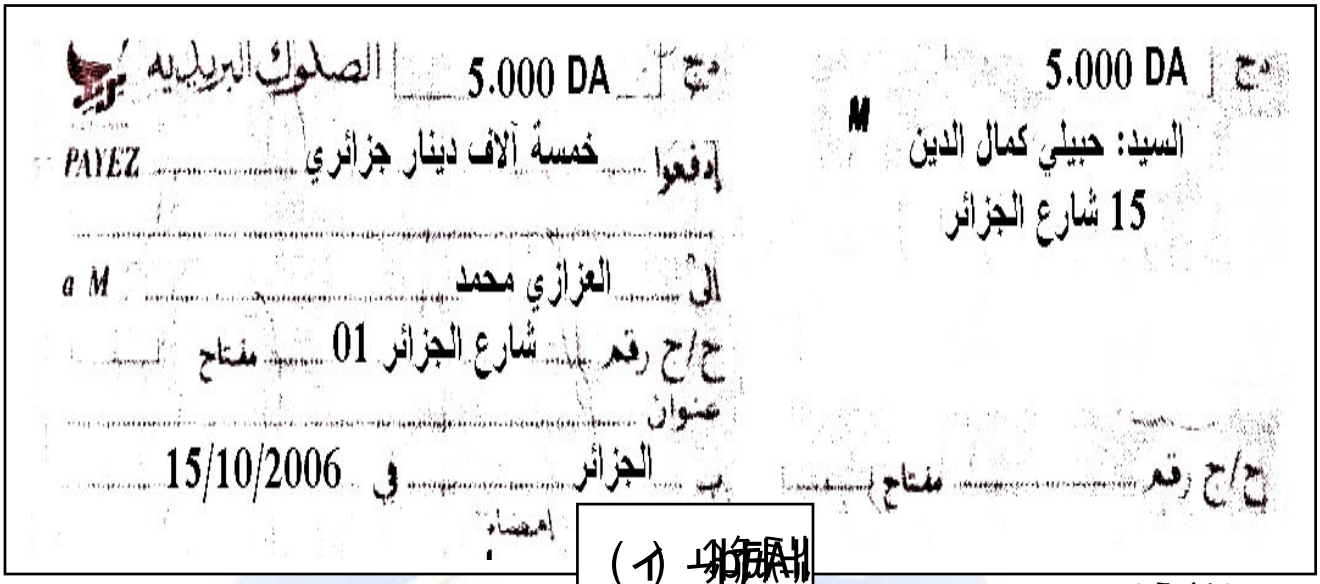
:

:

:

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM



http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]	[illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	/	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

[illegible]

[illegible]	
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM